جامعة عين تيموشنت بلحاج بوشعيب

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في تخصص مالية المؤسسة تحت عنوان

التمويل المتناهي الصغر ودوره في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ـ دراسة تحليلية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

من إعداد الطالبين

بوحميدي محمد فارس الدين

شعايب محمد الصديق

تحت إشراف الأستاذة

سي محمد فايزة

لجنة المناقشة		
مناد امحمد	استاد مساعد ب	رئيسا
سي محمد فايزة	استاد محاضر أ	رئيسا
حبشي فادية	استاد محاضر ب	ممتحنا

السنة الجامعية

2024/2023

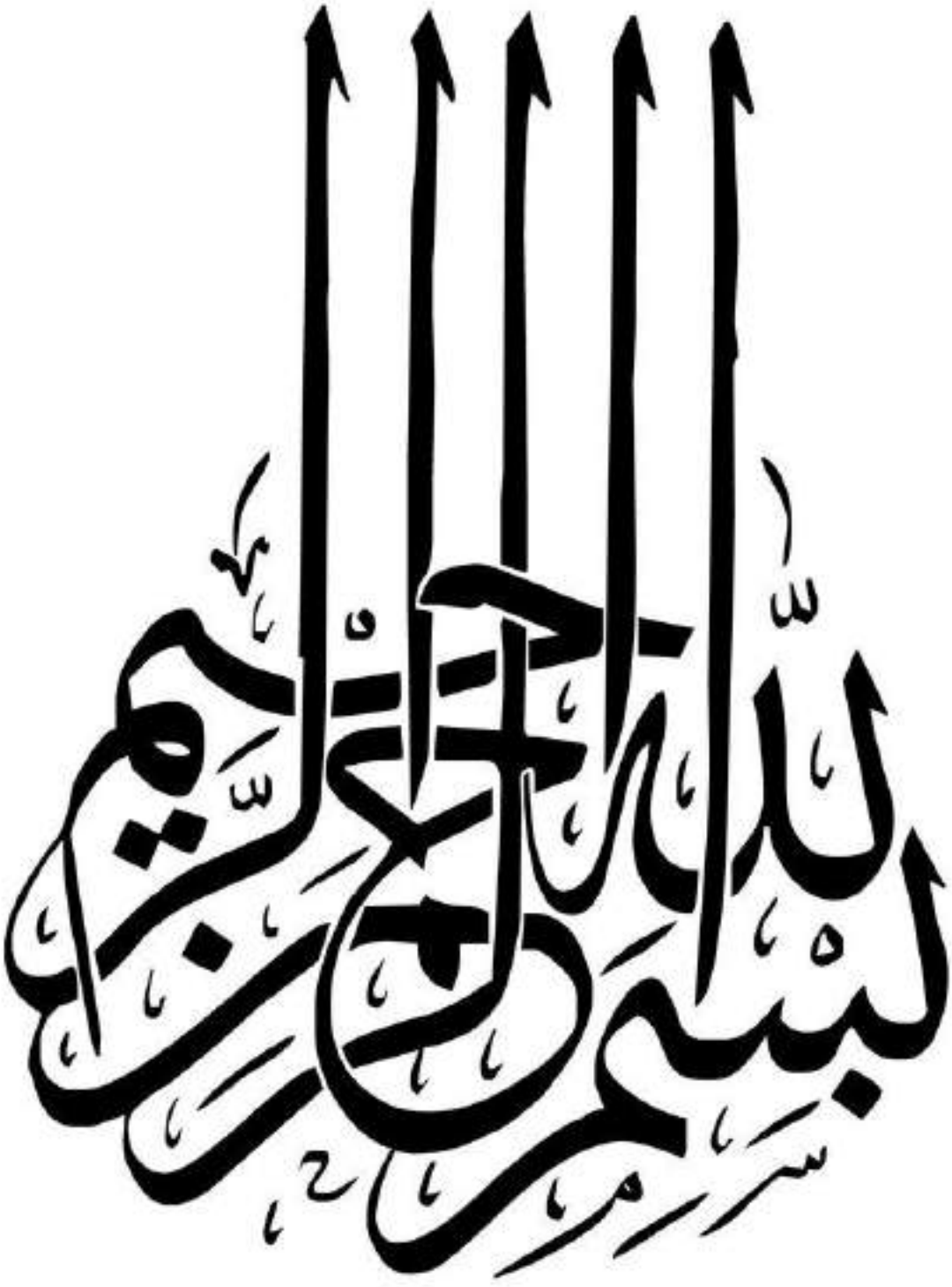
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال تعالى : " وَلَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ "

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه و الحمد لله الذي وفقنا في تحقيق اهدافنا و الوصول إلى هذه المرتبة و انجاز هذا العمل و الشكر لله

الذي أهدانا نعمة العقل و الصحة و الصبر

لاتمام عملنا المتواضع

و نتقدم بالشكر الخالص :

لكل الأساتذة الذين رافقونا خلال رحلتنا في المسار الدراسي من بدايته الى نهايته

و نخص بالشكر و الامتنان و التقدير إلى الأستاذة المشرفة " سي محمد فايزة "

أطال الله في عمرها و رزقها الفردوس, و كل أساتذتنا المحترمين.

كما نتوجه بخالص الشكر و التقدير إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد

و كل من ساهم معنا ولو بطيبة قلب أو بكلمة طيبة

و نعتذر لمن فاتنا ذكره في مقامنا هذا.

الإهداء

الحمد لله على عونه و توفيقه لي لإنجاز هذا العمل المتواضع و الذي اهديه الى كل من كان سببا في نجاحي و أود ان أعرب عن تقديري العميق

" لوالدي و أمي الأعزاء وكل العائلة "

" كل أصدقائي من القريب إلى البعيد عني "

" و كل من بلغته هذه المذكرة "

حفظ الله احبائي و رحم الله من مات منهم

- بوحميدي محمد فارس الدين-

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين حفظهما الله

و الى كل افراد اسرتي

و الى روح جدي و جدتي رحمهما الله

و الى كل من كان برفقتي اثناء دراستي

و الى كل من ساهم في تلقيني و لو بحرف في حياتي الدراسية

-شعايب محمد الصديق-

الملخص:

"الهدف من هذه الدراسة هو ابراز دور التمويل المتناهي الصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA، و للتحقق من الفرضيات الدراسة تم توزيع استبيان على 80 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مدعومة من الوكالة وأبرزت النتائج أنه للوكالة دور رئيسي ومهم في تمويل هذه المؤسسات وخاصة من خلال معامل الخدمات المالية حسب ما وضحت نتائج الانحدار وكذا العلاقة القوية بين التمويل المتناهي الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معامل الارتباط."

الكلمات المفتاحية: التمويل المتناهي الصغر، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA، الخدمات المالية، المرافقة والتكوين.

Summary

‘‘The objective of this study is to highlight the role of microfinance in supporting SMEs by NESDA's National Agency for Support and Development of Transcripts In response to the study's hypotheses, a questionnaire was distributed to 80 SMEs supported by the Agency. The results highlighted that the Agency has a key and important role to play in financing these institutions, especially through the financial services coefficient, as the results of the decline and the strong relationship between microfinance and SMEs according to the coefficient.’’

Key words: Microfinance, Small and Medium Companies, National Agency for Support and Development (NESDA), Financial Services, Escort and Composition

الفهـــرس

شكر و تقدير	
الاهداءات	
الملخص	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	II
قائمة الاشكال	III
القدمة	أ- د
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	1- 31
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	2
المطلب الأول: صعوبات تحديد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	2
المطلب الثاني: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	5
المطلب الثالث: خصائص و اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	8
المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، اشكالها، عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونجاحها	14
المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	14
المطلب الثاني: اشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	21
المطلب الثالث: عوامل فشل و نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	25
الفصل الثاني: الاطار النظري للتمويل المتناهي الصغر	32- 47
المبحث الأول: ماهية التمويل المتناهي الصغر	33
المطلب الأول: مفهوم التمويل المتناهي الصغر، نشاته وتطوره التاريخي	33
المطلب الثاني: المبادئ الأساسية و اهمية التمويل المتناهي الصغر	36
المطلب الثالث: خصائص و معوقات التمويل المتناهي الصغر	38
المبحث الثاني: الدور التنموي لهيئات التمويل المتناهي الصغر في الجزائر	40
المطلب الأول: واقع التمويل المتناهي الصغر في الجزائر	40
المطلب الثاني: الدور التنموي للتمويل المتناهي الصغر	42

المطلب الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولتية NESDA	43
الفصل الثالث: واقع التمويل المتناهي الصغر، دراسة تحليلية للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية NESDA	48- 62
المبحث الأول: الاطار المنهجي للدراسة	49
المطلب الأول: التجهيز للدراسة الميدانية	49
المطلب الثاني: تحليل خصائص ومتغيرات عينة الدراسة	53
المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة مع مناقشة النتائج الخاصة بالاستبيان	58
المطلب الأول: فرضيات الدراسة	58
المطلب الثاني: نتائج اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها	59
الخاتمة العامة	63
المراجع	65
الملاحق	70

قائمة الجداول

عنوان الجدول	الرقم	الصفحة
مفهوم اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات	1-1	6
مفهوم الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2-1	6
مفهوم البنك العالمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3-1	7
مفهوم المملكة العربية السعودية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4-1	7
مفهوم الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	5-1	8
الاسهام النسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتشغيل في بعض الدول	6-1	11
تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة 2014 الى 2022	7-1	14

تطور تعداد المؤسسات ص، م في الجزائر حسب الطبيعة القانونية (2014-2022)	8-1	16
تطور تعداد المؤسسات ص، م في الجزائر حسب قطاع النشاط (2014-2022)	9-1	18
تطور تعداد المؤسسات ص، م في الجزائر حسب مناطق الوطن (2014-2022)	10-1	20
العوامل الداخلية والخارجية لفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11-1	27
مراحل تطور التمويل المتناهي الصغر	1-2	35
مقياس ليكرت الخماسي	1-3	51
نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ	2-3	52
نتائج اختبار معامل صدق الاتساق الداخلي	3-3	52
مستوى الموافقة والمتوسط المرجح	4-3	53
توزيع افراد العينة	5-3	54
معامل الارتباط بيرسون	6-3	55
تحليل فقرات المحور الأول (العوامل المؤثرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)	7-3	56
تحليل فقرات المحور الثاني (فعالية المؤسسات ص، م اجتماعيا واقتصاديا)	8-3	57
التوزيع الطبيعي الخاص بمتغيرات الدراسة	9-3	59
تحليل تباين خط الانحدار الخاص بالفرضيات	10-3	60

قائمة الاشكال

تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر	1-1	15
تطور تعداد المؤسسات ص، م العامة بالجزائر حسب الطبيعة القانونية	2-1	16
تطور تعداد المؤسسات ص، م العامة بالجزائر حسب الطبيعة القانونية	3-1	17
تطور تعداد المؤسسات ص، م بالجزائر حسب قطاع النشاط	4-1	18
تطور تعداد المؤسسات ص، م بالجزائر حسب مناطق الوطن	5-1	20

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

يعتبر التمويل المتناهي الصغر آلية فعالة لتمكين الطبقات الفقيرة والأشخاص العاملين في القطاعات غير الرسمية من تحسين أوضاعهم الاقتصادية. خلافًا للمؤسسات التقليدية التي تطلب ضمانات محكمة وتاريخ ائتماني قوي، فإن مقدمي التمويل المتناهي الصغر يعتمدون على نماذج تقييم المخاطر التي تتناسب مع قدرات عملائهم الاقتصادية والاجتماعية. تأخذ الهيئات المتخصصة بالتمويل المتناهي الصغر على عاتقها دورًا تعليميًا وإرشاديًا وذلك اضافة لما تقدمه من خدمات مالية لمساعدة الفئة الضعيفة من المواطنين، حيث تقدم للمقترضين توجيهات حول إدارة مواردهم المالية بشكل أفضل وكيفية إنشاء مشاريع صغيرة مستدامة، مما يسهم في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية.

شكل التمويل المتناهي الصغر ركيزة أساسية لتقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يزوّدها برأس المال الضروري لبدء أعمالها وتطويرها، ويحفز الابتكار داخل هذه الكيانات الاقتصادية فهو يمنحها القدرة على زيادة عدد الوظائف المتاحة والإسهام في خفض نسب البطالة. بالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تُحدِث تحولاً إيجابياً في حياة الأفراد والمجتمعات المحلية من خلال توفيرها للسلع والخدمات الضرورية، مما يُحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهم، وهذا ما جعل عامة الدول تعطي اهمية لهذه المؤسسات ومن بينهم الجزائر. حيث جربت الجزائر هذا النمط من التمويل بهدف تخفيف حدة الفقر وتنمية المجتمعات الفقيرة اقتصاديا واجتماعيا، حيث تم اقتراح فكرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاحتواء ظاهرة الفقر والحد من انعكاساتها السلبية، ثم فكرة كيفية تمويلها فخصصت الجزائر هيئات لدعم هذه النوعية من المؤسسات ماليا وبمرافقة اصحاب هذه المؤسسات من اجل تحقيق النجاح.

1) الإشكالية: بناءا على ما ذكرنا يمكننا طرح الإشكالية الاتية:

ما الدور الذي يلعبه التمويل المتناهي الصغر للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

2) الأسئلة الفرعية:

- هل للتمويل المتناهي الصغر أهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- كيف تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

3) الفرضيات: يمكننا الإجابة عن الأسئلة الفرعية كالاتي:

- للتمويل المتناهي الصغر لوكالة (NESDA) تأثير ايجابي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يتباين تاثير كل من الخدمات المالية والمرافقة والتكوين الذي تقدمه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4) أهمية الدراسة: تشمل أهمية الدراسة في تحليل الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال تقديم استبيان لبعض مالكي هذه المؤسسات. كما أن الدراسة تسلط الضوء على الدور التنموي لهيئات التمويل المتناهي الصغر في الجزائر، مما يعكس تأثيرها على النمو الاقتصادي ودعم ريادة الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، تعدد الدراسة العوامل الناجحة والمعيقة وتقدم توصيات عملية قد تساعد السلطات في تحسين الأداء العام لهذه المؤسسات وذلك عن طريق تحليل وفهم نتائج العينة المدروسة في هذا البحث.

5) الاهداف: تتمثل اهداف الدراسة في:

- التعرف على اهم معيقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الدور الذي تقدمه الوكالات كالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6) حدود الدراسة: تتمثل في :

– **حدود مكانية** : تم توزيع الاستبيان على مجموعة من مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغرب الجزائري والذي يتم تمويلها من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) التي كانت تلقب من قبل ب ANADE و ANSEJ.

– **حدود زمانية :** تم توزيع الاستمارة الكترونيا على عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من يوم 02 مارس 2024 وتم استلام الردود في أوقات مختلفة

7) منهجية البحث: استندت هذه الدراسة في صياغتها على التحليل الوصفي المتوائم مع جوهر محتوى البحث، حيث تم الاستناد إلى الفحص الدقيق للمعطيات والمعلومات المستقاة من المؤلفات التي تتناول القطاعات المالية الصغيرة جداً وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إلى جانب ذلك، اعتمد البحث كذلك على المنهج التحليلي، انطلاقاً من جمع استبيانات من مجموعة من رجال الأعمال الذين استفادوا من القروض الصغيرة جداً التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقولاتية (NESDA). تم تحليل النتائج بواسطة برنامج Spss V 25

8) أسباب اختيار الدراسة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي موضوع الساعة، حيث أصبحت تدعمها الدولة من خلال هيئات الدعم مثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA)، كما تشمل مصدر رزق لشباب الجزائر.

9) تقسيم البحث: قسم البحث الى ثلاث فصول من بينهم الفصل الأول الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث سنتطرق في هذا الفصل الى مبحثين، أولهما يتضمن المفاهيم المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي ساهمت في اختلاف هذه المفاهيم، بالإضافة الى خصائص واهمية تلك المؤسسات. اما المبحث الثاني فيتضمن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واشكالها وعوامل فشلها ونجاحها. بالنسبة للفصل الثاني الاطار النظري للتمويل المتناهي الصغر فيتناول أيضا مبحثين، يشمل المبحث الأول كل ما يتعلق بهذا التمويل من مفهوم وتطور، المبادئ الأساسية والأهمية، الخصائص والمعوقات. أما المبحث الثاني فيتضمن واقع التمويل المتناهي الصغر والدور التنموي لهيئاته مثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في الجزائر. بالنسبة للفصل الثالث حاولنا من خلاله الإجابة على إشكالية الدراسة والفرضيات من خلال توزيع استبيان لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحليل إجابات هذه الاستمارة.

الدراسات السابقة: ضمن إطار دراستنا، اطلعنا على أعمال الباحثين السابقين التي يتناول بعضها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجزء الآخر يتعلق بأوجه التمويل المتناهي الصغر، و من هذه الدراسات لدينا:

الدراسة الأولى: مغنية زناتي، زينة عرباش، آلية دعم وتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر، دراسة مقارنة بين ANSEJ و ANGEM و CNAC للفترة 2015 الى 2019، سنة 2022، هدفت هذه الدراسة في استكشاف الدور المحوري للمؤسسات المصغرة كوسيلة فعّالة للشباب لغرس أفكارهم التجارية وتطوير مشاريعهم، بالإضافة إلى تحليل مساهمتها في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، مع التركيز على طاقتها في خفض نسب البطالة من خلال إيجاد فرص عمل جديدة. كما تناقش الدراسة كيفية مساهمة هيئات التمويل في تأسيس وتطوير نطاق عمل هذه المؤسسات. أصبح من الضروري الآن التركيز بشكل أكبر على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى المقاولات بوجه عام، وذلك من خلال تغيير الأفكار والنظريات السائدة لدى القادة الجزائريين حول أهمية تسريع عملية إنتاج القيمة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ظل تدهور أسعار النفط مما يستدعي التحرر من الاعتماد على عائدات الطاقة. وقد أشارت الدراسة إلى أن الوكالة الوطنية لإدارة القرض الصغير لها دور محوري في المساهمة بإنشاء الكثير من المؤسسات الصغيرة وبالتالي توفير العديد من فرص العمل سنويا.

الدراسة الثانية: مروة درويش، حميدة أولاد النوي، آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة ميدانية حالة البنك الوطني الجزائري وكالة متليلي، 2022، ركزت هذه الدراسة على استطلاع الأثر الذي تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة في تطوير التنمية المستدامة داخل الجزائر، من خلال النظر في الدعم المالي وتطوير الشركات وزيادة تواجدها في السوق. خصصت الدراسة جزءاً هاماً لفهم كيفية مساهمة البنوك في تمويل هذه المشروعات، مع التأكيد على الأهمية الشاملة لنجاحها لمواجهة التحديات المالية والإدارية. وجد الباحث، بناءً على الأرقام المالية ومعلومات الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب بيانات حول التنمية المستدامة، أن هذه المشروعات تتمتع بدور حيوي في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزز النمو والثروة المحلية، وتسهم في إنعاش اقتصاد البلاد.

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الداعم الأساسي للنمو الاقتصادي لأي دولة ، حيث تعرف بعماد اقتصادات العالم وتشكل نسبة كبيرة من الأعمال التجارية في معظم الدول. هذه المؤسسات غالبا ما يكون لها الدور الحيوي في خلق فرص العمل، تحفيز النمو الاقتصادي ودعم الابتكار. رغم الدور المهم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أن تعريفها يمثل تحديا كبيرا بسبب بعض صعوبات أو الأوضاع المختلفة من دولة أو هيئة الى أخرى.

أما الجزائر، استوعبت رغم بعض التأخير الأهمية البالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإسهامها الفعال في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متكاملة، فضلا عن تعزيزها للاقتصاد الوطني ورفع مستواه. إذ استفادت من خبرات الدول المتطورة السباقة في هذا الميدان، وضمن إطار سعيها للارتقاء بهذا القطاع، بادرت الحكومة الجزائرية إلى إرساء بنية تنظيمية ثابتة لتنمية هذه المؤسسات عبر تأسيس مجموعة من المؤسسات والتنظيمات لدعمها.

سنتطرق من خلال هذا الفصل الى ذكر :

- **ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**
- **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أشكالها، عوامل فشلها ونجاحها**

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

على الرغم من انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كافة دول العالم، إلا أن مفهومها لا يزال يثير جدلا كبيرا يتعذر معه تحديد تعريف محدد متفق عليه. يجب أن نأخذ بعن الاعتبار أن هذه التعاريف تختلف من مكان لآخر و تعتمد على السياق الاقتصادي و الاجتماعي لكل دولة و ذلك نتيجة اختلاف مجموعة من العوامل و المعايير.

المطلب الأول : صعوبات تحديد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تأتي هذه الصعوبات على شكل عدة عوامل ومعايير مختلفة.

الفرع الأول: عوامل عدم تحديد مفهوم واحد

1) العوامل الاقتصادية :

1-1) اختلاف فروع النشاط الاقتصادي : يتجزأ كل نشاط اقتصادي إلى فروع متنوعة ومختلفة، فنجد أن النشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالجملة وتجارة بالتجزئة أو إلى تجارة داخلية وتجارة خارجية، كما أن النشاط الصناعي ينقسم بدوره إلى مؤسسات ذات الصناعة الاستخراجية وأخرى ذات صناعة تحويلية، حيث تختلف هذه المؤسسات على حسب النشاط التي تنتمي إليه وهذا ناتج عن تعداد اليد العاملة وحجم الاستثمارات التي يتطلبها نشاط المؤسسة.[1]

1-2) اختلاف مستويات النمو : يكمن هذا الاختلاف في التفاوت أو الاختلاف في تطور أو نمو الدول، حيث يمكن أن تعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة في بلد نام مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفي نفس الوقت يمكن اعتبارها كمؤسسة كبيرة في بلد غير فقير اقتصاديا مثل الصومال. كما يمكن للمؤسسة الكبيرة أن تتغير الى صغيرة أو متوسطة بسبب شروط النمو الاقتصادي التي تتباين من فترة الى أخرى.[2]

1-3) تنوع الأنشطة الاقتصادية : يمكن لقطاعات النشاط الاقتصادي تغيير مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات و يميزها من فرع الى آخر، فإذا

[1] رابح خوني ورقية حساني، أساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الراية، عمان، الاردن ،2015 ص 27
[2] رابح خوني ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، دار إيتراك، القاهرة، مصر،2008، ص 16

قارنا بين مختلف المؤسسات من فروع مختلفة سنجد أن بعض القطاعات الاقتصادية تتميز بكثافة رأسمالية أقل أو أكثر من قطاعات أخرى فيقل أو يزيد عنصر العمل بها.[1]

2) العوامل التقنية : يكمن العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فإذا اندمجت المؤسسة اكثر تكون عملية الإنتاج موحدة ومتمركزة في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسة الى الكبر. أما إذا تجزات العملية الإنتاجية و كانت موزعة على عدد من المؤسسات فيؤدي هذا الى ظهور مؤسسات صغيرة ومتوسطة.[2]

3) العوامل السياسية : تتمثل هذه العوامل في معرفة مدى اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساعدات المقدمة لها من اجل مواجهة الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات و بالتالي يتم توجيهها وترقيتها ودعمها، ومن خلال هذا العامل السياسي يمكن ان يتحدد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتبين حدوده ويمكن أيضا التمييز بين مختلف المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذه المؤسسات.[3]

الفرع الثاني: اختلاف معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن تعدد وتنوع معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واختلافها خلق أيضا صعوبة في تحديد مفهوم موحد لهذا النوع من المؤسسات، حيث انقسمت هذه المعايير الى نوعين :

1) المعايير الكمية : تعتمد هذه المعايير على الأرقام والحقائق الإحصائية التي يمكن قياسها بدقة ليتم من خلالها تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، كما تتميز التعاريف المعتمدة على هذه المعايير بصبغة محلية لأنها وضعت في ظل ظروف دولة ما. من بين هذه المعايير يوجد:

1-1) معيار عدد العمال : يعتبر المعيار الأكثر شيوعا في الاستعمال و ذلك عائد الى سهولة قياسه عند قياس الحجم، كما يتميز هذا المعيار بدقة المقارنة بين المؤسسات الصغيرة التي لها أنواع متماثلة من السلع عند ذات المستوى من الفن الإنتاجي، ومع ذلك لم يكن أي اتفاق نهائي حول الحدود الدنيا و القصوى لعدد

[1] رابح خوني ورقية حساني، نفس المرجع السابق،2015 ص 27
[2] رابح خوني ورقية حساني، نفس المرجع السابق،2008، ص 16
[3] رابح خوني ورقية حساني، نفس المرجع السابق، ص 16

العمالة فكل حكومة تحدد أعلى و أدنى عتبة لعدد الموظفين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

1-2) معيار رأس المال : يتم استخدام هذا المعيار في تصنيف أو فصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الكبيرة أيضا، لأنه يعكس الطاقة الإنتاجية والاستثمارية. لكن ما يعاب على هذا المعيار هو أنه لا يصلح بمفرده للمقارنة بين الصناعات المماثلة في الدول المختلفة بسبب تغير قيمة النقود من دولة الى أخرى، و بالتالي هذا المعيار يبقى مختلف في كل دولة.[2]

1-3) معيار معامل رأس المال : يمثل هذا المعيار حجم رأس المال المستخدم بالنسبة للوحدة الواحدة من عنصر العمل، حيث يتضمن هذا المعيار مزيج من كل المعيارين السابقين (معيار عدد العمال، معيار رأس المال) لأنه إذا اعتمدنا على أحداهما فقط لن نتوصل الى نتيجة دقيقة في تحديد حجم المؤسسة، فبالمثال اذا كان رأس المال صغير بينما حجم العمالة مرتفع هنا نعتبر ان المؤسسة صغيرة حسب المعيار الأول و كبيرة حسب المعيار الثاني.[3]

1-4) معيار كمية الإنتاج : يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار بأنها تلك المؤسسات التي يكون انتاجها صغير أو متوسط من حيث الكمية وذلك عائد الى ارتباطها بالأسواق الصغيرة، بحيث تنخفض فيها مستويات دخول المستهلكين على عكس المؤسسات الكبيرة.[4]

2) المعايير النوعية : تستخدم هذه المعايير لتقييم الجوانب التي لا تعتمد بشكل مباشر على الأرقام والإحصاءات المالية، حيث تركز هذه المعايير على وصف خصائص المؤسسة من حيث درجة تأثيرها في السوق، أو في شكل ادارتها وملكيتها.

2-1) معايير طبيعة الملكية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تعود ملكيتها الى القطاع الخاص، حيث تشكل النسبة الكبيرة منها مشروعات فردية وعائلية، كما يكون لمالكها أو مديرها الدور الكبير في تسيير مهامها الإدارية.

---

[1] أحمد بوسيمين، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد، 26، العدد الاول، 2010، ص 206

[2] خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013، ص 13

[3] نبيلة ساسان، "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية "، مجلة دراسات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الاغواط، الجزائر، العدد 24، 2015، ص 04

[4] هيا جميل بشارات، التمويل المصرفي الاسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص 27

2-2) معايير الإدارة : يتم في هذا المعيار تصنيف المؤسسة الى صغيرة أو متوسطة إذا توفرت فيها بعض الخصائص التالية :[1]

- الجمع بين الملكية و التسيير
- قلة عدد مالكي رأس المال
- تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية

2-3) معيار الاستقلالية: تكون هذه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مستقلة عن الشركات الكبرى و ليست تابعة لها أو فرعا لها، حيث إذا كانت الإدارة مستقلة ماليا بنسبة 50%، ففي هذه الحالة المالك هو من يتخذ القرارات في المؤسسة مع تحمله لكافة المسؤولية اتجاه الغير.[2]

2-4) المعيار القانوني: إن حجم و طبيعة رأس المال المستثمر هو من يضع الشكل القانوني للمؤسسات، فعادة تشكل شركات الأشخاص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل شركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم بينما تأخذ المؤسسات الكبيرة شكل شركات الأموال.[3]

المطلب الثاني: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وضعت العديد من الدول والهيئات تعريف خاص بها اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث اختلفت هذه التعريفات بسبب تنوع اقتصادات هذه الدول ومراحلها التنموية و كذلك بسبب المعايير الاقتصادية السائدة فيها. سنتطرق في هذا المطلب الى ذكر التعاريف التي وضعتها بعض الدول والهيئات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1) مفهوم الولايات المتحدة الأمريكية: علي حسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 عرفت الولايات المتحدة الأمريكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تلك المؤسسات التي تكون مستقلة في الملكية

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، الإسكندرية، 2013 ص 13
[2] خبابة عبد الله، مرجع سابق، الإسكندرية، 2013 ص 13
[3] محمود المكاوي، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الاسالمية، دار الفكر والقانون، المنصورة، الطبعة الاولى، 2018

والإدارة مع استحواذها على نصيب محدود من السوق و التي تشغل أقل عن 500 عامل.[1]

2) مفهوم اليابان: إعتمدت اليابان في تعريفها على معيارين هما رأس المال و عدد العمال و ذلك حسب القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 1963 حيث لا يتجاوز رأس المال المستثمر فيها 100 مليون ين ياباني ولا يتجاوز عدد العمال فيها 300 عامل[2]. أما بالنسبة للقانون الأساسي لسنة 1990 تم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حسب القطاعات كما يلي :

جدول رقم (1-1) : مفهوم اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات

القطاع	رأس المال	عدد العمال
مؤسسات الصناعة، التعدين، النقل و الإنشاءات	100 مليون ين فأقل	300 عامل فأقل
التجارة (بالجملة)	30 مليون ين فأقل	100 عامل فأقل
التجارة (بالتجزئة)	10 ملايين ين فأقل	50 عامل فأقل

المصدر : هالة محمد لبيب عنبه، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دار المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2002، ص 216.

3) مفهوم الاتحاد الأوروبي: وفق توصية المفوضية الأوروبية لسنة 2003 تم التمييز بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة و ذلك بالاعتماد على عدد العمال أو عائداتها أو مجموع ميزانيتها السنوية.

جدول رقم (1-2) : مفهوم الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال السنوي	قيمة أصول الميزانية
المصغرة	أقل من 10	10 ملايين أورو	أقل من مليونين أورو
الصغيرة	10 عمال – 49 عامل	أقل من 50 مليون أورو	أقل من 10 ملايين أورو
المتوسطة	50 عامل – 250 عامل	أقل من 250 مليون أورو	أقل من 43 مليون أورو

المصدر : مصطفى يوسف كافي، ريادة الاعمال و إدارة المشروعات الصغيرة، د أسامة، الأردن، 2016، ص36

[1] لياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل لمنشر، الجزائر، 2006، ص 398

[2] سامي بن خيرة، باديس بوخموة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الوادي، الجزائر، 5-6 ماي 2013، ص 04

4) مفهوم البنك العالمي : إعتمد البنك العالمي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة معايير هما عدد العمال وإجمالي الأصول وحجم المبيعات السنوي، بشرط أن تستوفي المؤسسة معيار عدد العمال إضافة إلى معيار آخر على الأقل. يوضح الجدول التالي ذلك :

جدول رقم (1-3) : مفهوم البنك العالمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال السنوي	قيمة أصول الميزانية
المصغرة	أقل من 10	أقل من 100.000 دولار	أقل من 100.000 دولار
الصغيرة	أقل من 50	أقل من 3 ملايين أورو	أقل من 3 ملايين أورو
المتوسطة	أقل من 300	أقل من 15 مليون أورو	أقل من 15 مليون أورو

Source : lazaar, boutella (dynamiques et importances des pme en algéries) Revue de l'économie financière et des affaires JFBE, Issue : 2, N° : 4, 2018 :p :6

5) مفهوم المملكة العربية السعودية : إعتمدت الهيئة العامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية على معيارين هما عدد العمال وقيمة المبيعات السنوية. يوضح الجدول الموالي ذلك :

جدول رقم (1-4) : مفهوم المملكة العربية السعودية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال السنوي
المصغرة	أقل من 5 عمال	أقل من 3 ملايين ريال
الصغيرة	5 عمال – 49 عامل	من 3 – 39 مليون ريال
المتوسطة	50 عامل – 249 عامل	من 40 – 200 مليون ريال

المصدر : صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، النهوض بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 2019، ص 87.

6) مفهوم الجزائر : من للقانون التوجيهي رقم 17 /02 الذي يتضمن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصادر يوم 11 /01 /2017 و الذي يهدف الى :[1]

[1] القانون رقم 17/41 الصادر في 11 جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، ص 06

- بعث النمو الإقتصادي
- تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تحسين إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المبتكرة منها
- ترقية ثقافة المقاولة
- تحسين معدل الاندماج الوطني
- الزيادة في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها في مجال التصدير

تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف المشرع الجزائر وذلك بالاعتماد والارتكاز على ثلاثة معايير، رقم الأعمال، عدد العمال ومجموع الميزانية، حيث عرف هذا النوع من المؤسسات على أنه تلك المؤسسات التي تستوفي معيار الاستقلالية وتنتج السلع والخدمات، كما أنها تشغل من عامل إلى 250 عامل وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 مليار دينار، أو لا تفوق حصيلتها السنوية مليار دينار. يوضح الجدول الموالي ذلك :

جدول رقم (1-5) : مفهوم الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة / المعيار	عدد العمال	رقم الاعمال	الحصيلة السنوية
المصغرة (TPE)	من عامل – 09 عمال	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج
الصغيرة (PE)	من 10 – 49 عامل	لا يتجاوز 400 م دج	لا يتجاوز 200 م دج
المتوسطة (ME)	من 50 – 250 عامل	من 400 م – 4 مليار دج	من 200 م – مليار دج

المصدر : القانون التوجيهي الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 17 /02

المطلب الثالث : خصائص و أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اختلفت مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين الدول والهيئات لكنها اشتركت في العديد من الخصائص والميزات التي جعلتها جزءا جوهريا من أي اقتصاد مزدهر وتحمل البوتقة لابتكار الأفكار والمنتجات التي يمكن أن تنقل الأسواق إلى الأمام، حيث ساهم تنوع اشكال هذا النوع من المؤسسات في كثرة خصائصها أيضا، وهذا ما زاد من أهميتها في تنمية ودعم الاقتصادات على مستويات متعددة، وتوفير قيمة

مضافة قوية عبر مختلف القطاعات. فسنتطرق في هذا المبحث الى ذكر خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها، مع تصنيف أشكالها.

الفرع الأول : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها العديد من المميزات والخصائص التي تميزها عن المؤسسات الأخرى، والتي تشمل :

1) سهولة التأسيس : تتمثل هذه السهولة في الاجراءات البسيطة للتأسيس، حيث توجد بيئة تشريعية وتنظيمية تسهل على الأفراد إنشاء وتأسيس أعمالهم بسرعة وبتكاليف معقولة، لاسيما توجد برامج وقوانين تشجيعية لدعم هذا النوع من المؤسسات مما يعزز النشاط الاقتصادي ويدعم الابتكار والتنمية المستدامة.[1]

2) سهولة واستقلالية الإدارة : تعتبر هذه الخاصية من أهم عوامل الجذب لرواد الأعمال الذين يفضلون إدارة أعمالهم بشكل مستقل، حيث تشير هذه الخاصية إلى قدرة أصحاب الأعمال على اتخاذ القرارات بشكل سريع دون تعقيدات بيروقراطية كبيرة مما يعزز التفاهم المتبادل والتجاوب السريع مع الأحداث وهذا يمكنهم من التكيف بشكل أفضل مع التحديات والتغيرات في السوق، وتنفيذ الابتكارات بفعالية دون الحاجة إلى موافقة طويلة من هياكل إدارية كبيرة.[2]

3) المركزية : تمكن المركزية المالك أو صاحب المؤسسة من الإشراف المباشر على كافة جوانب العمل وتقديم المساعدة للعاملين مما يؤدي إلى سرعة اجابتهم.

4) التجديد والابتكار : التجديد والابتكار هما من العناصر الأساسية التي تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو والتطور في سوق تنافسي، حيث تعني هذه الخاصية القدرة على تطوير وتحسين المنتجات والخدمات وعمليات الأعمال بشكل مستمر. هذه الخاصية تمكن المؤسسات من البقاء على قيد الحياة في بيئة الأعمال المتغيرة، وتساعد العمال على التعاون والتعلم من الفشل وتحديث العمليات

[1] مصطفى يوسف كافي، ريادة الاعمال وادارة المشروعات الصغيرة، دار أسامة، عمان، الاردن، ،2016، ص 36
[2] نوال بن أعمارة، التمويل المصرفي الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 05، جامعة الوادي، الوادي، الجزائر، 2012، ص 43

والابتكار فيما يقدمه للعملاء وتحسين كفاءتها الداخلية، مما يعزز تنافسيتها ونموها المستدام.[1]

5) بساطة التنظيم : الهياكل التنظيمية في هذا النوع من المؤسسات عادة ما تكون أقل تعقيدا من تلك الموجودة في الشركات الكبرى، فيتم تصميم هياكل وعمليات داخلية بسيطة. هذا يسهل على الموظفين فهم مهامهم والتواصل بفعالية داخل المؤسسة، ويقلل من التعقيدات التي قد تحدث في المؤسسات الكبيرة. تلك البساطة تزيد من كفاءة العمل وتخفف النفقات الإدارية وتسهم في تحقيق الأهداف بشكل أفضل.[2]

6) دعم المؤسسات الكبيرة : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور مؤثر يتخطى المنافسة في السوق، حيث تعمل هذه المؤسسات على تقديم ابتكارات وحلول مرنة تسد حاجات الشركات الكبرى. تساهم في تعزيز التعاون من خلال الشراكات، وتوفير تكاليف للشركات الكبرى، وبذلك تفتح إمكانيات للنمو المتبادل.[3]

7) تعديل الميزان التجاري : المفتاح لتحقيق تعديل ناجح للميزان التجاري هو رصد المؤشرات المالية بانتظام والاستجابة للتحديات باستراتيجيات مبتكرة وفعالة وهذا ما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فعله من خلال تحسين العمليات وزيادة الإنتاجية، يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقيق توفير في التكاليف وزيادة القدرة التنافسية، وأيضا من خلال الاستثمار في البحث والتطوير يمكن للمؤسسات تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق بشكل أفضل وتحقق مزيدًا من العوائد وتعوض المنتجات المستوردة.

8) اختيار السوق : تتجنب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأسواق الكبيرة وتتوجه نحو الأسواق المحدودة التي لا تثير اهتمام الشركات الكبرى.

9) انخفاض درجة المخاطرة لديها : تتميز هذه النوعية من المؤسسات بدرجة خطورة منخفضة مقارنة بالشركات الكبيرة نظرا لصغر حجم استثماراتها وحجم حصصها في السوق.

الفرع الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر استثمارا ذا قيمة عالية لأي اقتصاد، ليس فقط من ناحية

[1] عبد الغفور عبد السلام وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2001، ص 12-13
[2] عياش قويدر، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية والتحديات الاقتصادية العالمية الجديدة، الملتقى الوطني الاول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، الجزائر، 8-9 افريل 2002، ص 184
[3] بوبكر نعرورة، مفيدة يحياوي، عبد الرزاق حواس، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 5-6 ماي 2011، ص 09

النمو الاقتصادي بل أيضا في تحقيق الاستقرار والابتكار المستدام وهنا تكمن أهمية هذه المؤسسات التي تلعب دورا مهما في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث يتمثل هذا الدور في مايلي :

1) الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

1-1) تنمية و تنويع الاقتصاد : تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لأي اقتصاد متنامي، حيث تساهم بشكل فعال في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الأنشطة التجارية المختلفة التي تقوم به ومن جهة أخرى تقلل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تركيز الاقتصاد على قطاعات محددة، مما يخلق تنوعا يضمن مرونة أكبر في مواجهة الأزمات الاقتصادية.[1]

1-2) توفير فرص العمل : يمكن لهذه المؤسسات توظيف عدد كبير من الأيدي العاملة، وخاصة في المجتمعات المحلية، كما أنها قد تكون مصدرًا للتدريب وتطوير المهارات، مما يزيد من فرص التوظيف وتحسين جودة العمالة[2]. يمثل الجدول التالي الإسهام النسبي للمؤسسات الصغيرة للتشغيل :

جدول رقم (1-6) : الاسهام النسبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتشغيل في بعض الدول

الدولة	النسبة من اجمالي المؤسسات%	الاسهام في التوظيف %	الاسهام في القيمة المضافة %
المانيا	99	60	52
الصين	99	74	60
اليابان	98	69	51
فرنسا	99	61	53

المصدر: نادية، مهدي و آخرون، الإسهامات الإقتصادية للمشروعات الصناعية الصغيرة – تجارب دولية مختارة – مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية، جامعة بغداد، المجلد 25، العدد 113، 2019، ص 411

يبين الجدول السابق اسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل، حيث بلغ متوسط معدل مساهماتها 66% من اجمالي التوظيفات، معتمدة في ذلك على اجمالي النسيج الاقتصادي، في حين بلغ

[1] منير لحواج، آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية ، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي رقم 20أ، جامعة الاغواط، الجزائر، 2013، ص 69

[2] فاروق بن سالم، دور إستراتيجية التوجه نحو السوق في تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 208

متوسط نسبتها من اجمالي المؤسسات اكثر من 98%.

1-3) دعم الصناعات الكبرى : ان عجز الشركات الكبرى في انجاز متطلباتها في فترة محدودة يدفعها إلى التعاقد مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل لتنفيذ المراحل الصغيرة وبشكل متوازي لتسريع عملية الإنتاج بأقل تكلفة وأقل وقت ممكن، وهذا ما يجعلها تعمل كمورد وموزع للشركات الكبيرة مما يخلق تسلسلا تجاريا وصناعيا يعزز من ديناميكية السوق، وهذا ما يطلق عليه التعاقد من الباطن.[1]

1-4) تحقيق التوازن الجغرافي للتنمية : اذا اتبعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاجراءات المتمثلة في تشجيع الاستثمار المحلي وتطوير البنية التحتية وتوفير التدريب والتطوير ومع توسيع الوصول إلى الأسواق يساعد في تحقيق توزيع جغرافي أكثر توازناً للأنشطة الاقتصادية، بما يدعم التنمية في مناطق مختلفة ويقلل من التفاوتات الإقليمية وبالتالي يتم تحقيق التوازن الجغرافي للتنمية.

2) الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

2-1) خلق فرص العمل للحد من البطالة : تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركا رئيسيا لخلق فرص العمل في المجتمعات المحلية، بتوفيرها لعدد كبير من فرص العمل، تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خفض نسب البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد مع تعزيز الاستقرار الاجتماعي والتقليل من الانحراف والفساد الاجتماعي المرتبط بالبطالة والفقر و بالتالي يتم استغلال الكثير من المواطنين وتحويلهم إلى طاقة يتم الاستفادة منها ويتم محاربة أنماط السلوك الاجتماعي الغير سوية.

2-2) التوزيع العادل للدخل : الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الواحدة تعمل في ظروف مماثلة وتكون متقاربة من جميع المستويات التنافسية، رأس المال، مستوى الاجتماعي للعمال، الحجم، فهذا يمثل تطبيقا لقاعدة التوزيع العادل للدخل.[2]

2-3) دعم المشاركة الوطنية لبناء الاقتصاد الوطني : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهم في تحقيق الاستقلالية الاقتصادية للبلاد عن طريق استخدام رأس المال المحلي وعدم الاعتماد بشكل كبير على

[1] أيمن عمي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006-2008، ص 132-133

[2] ساسية عناني، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية –دراسة حالة ولاية قالمة، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 16، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2014، ص 92-93

الاستثمارات الأجنبية، كما تستخدم الموارد المحلية لتعزيز الاستفادة من الثروات الوطنية، وتوفر فرصا لرواد الأعمال لدخول السوق برأس مال صغير، مما يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي والحفاظ على النقد الوطني داخل البلاد.

2-4) تكوين نسق متكامل للقيم في تنفيذ الأعمال : تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز القيم الاجتماعية من خلال النسق الأسري في ممارسة الحرف التقليدية، حيث ينتقل التراث الثقافي والحرفي من جيل إلى آخر، فيكتسب الفرد تلك القيم منذ طفولته، مما يسهم في بناء هوية عمالية متماسكة ومشتركة.

2-5) تلبية احتياجات المجتمع : تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تلبية احتياجات الفئات ذات الدخل المحدود من خلال توفير منتجات وخدمات أساسية تناسب قدراتهم الشرائية، مما يسهم في تحسين مستوى معيشتهم ورفاهيتهم.

المبحث الثاني:واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أشكالها، عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونجاحها

في بداية التسعينيات، قدمت الجزائر اهتماما كبيرا لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي السنوات الأخيرة، زاد هذا الاهتمام مع صدور العديد من القوانين التشريعية والتنظيمية، بما في ذلك القانون التوجيهي لتعزيز هذا القطاع. بعد كل الدعم الذي تلقته هذه النوعية من المؤسسات والظروف الملائمة شهدت تعددا ونموا سريعا. لكن رغم الدعم التي تلقته هذه النوعية من المؤسسات الا أنه لديها وعوائق تواجهها ومع كل تحدي يظهر عامل يساهم في نجاحها وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام

في الجزائر، تُعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين الركائز الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، حيث تم تشجيعها من خلال إنشاء هياكل داعمة، ووضع قوانين لتنظيم نشاطها، بالإضافة إلى تنظيم فعاليات علمية لمناقشة هذا الشأن، ونتيجة لهذه الجهود، شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموًا و انتشارا في الأعوام الأخيرة، بفضل الظروف البيئية والمالية والاجتماعية والاقتصادية. فشكلت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الغالبية العظمى من المؤسسات الاقتصادية في البلاد، و نظرًا للتغيرات الاقتصادية العالمية مع مرور الوقت وتأثر اقتصادات الدول بما فيها الجزائر، تطورت وضعية هذه المؤسسات بمرور الوقت وظهرت الحاجة الى استراتيجيات تطوير جديدة تتكيف مع تلك التغيرات.

جدول رقم (1-7): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من سنة 2014 الى 2022

السنة	عدد المؤسسات	السنة	عدد المؤسسات	السنة	عدد المؤسسات
2014	852053	2017	1074503	2020	1231073
2015	934565	2018	1141863	2021	1267220
2016	1020621	2019	1193339	2022	1359803

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص،م، وزارة الصناعة و المناجم، الفترة 2014 الى 2022.

الشكل رقم (1-1) : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر

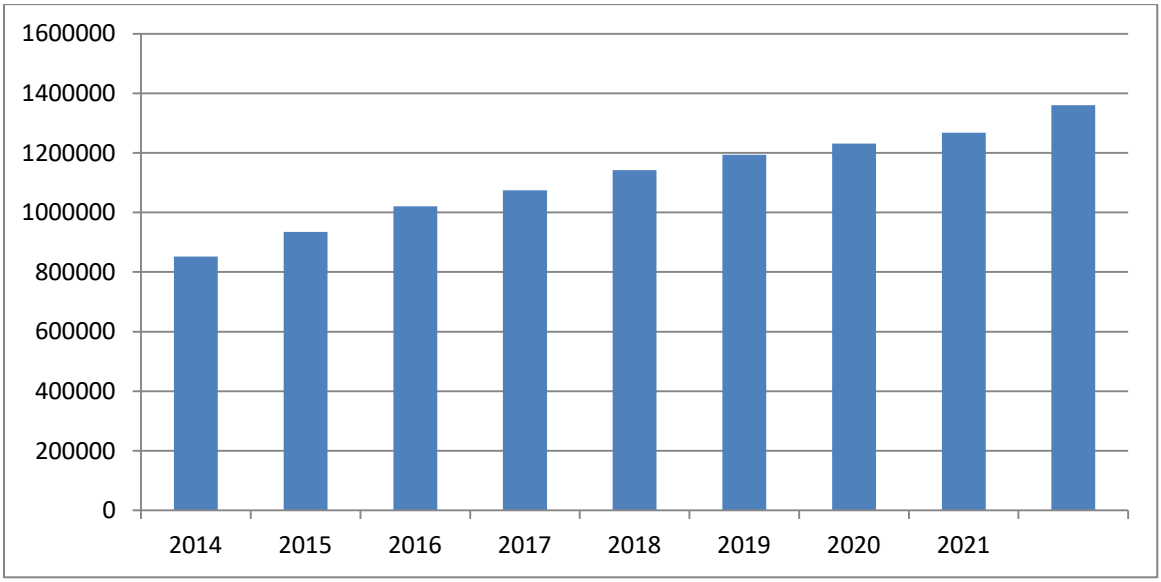

المصدر: تم استخراجه من برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1-7)

انطلاق من بيانات الجدول رقم (1-7) و الشكل رقم (1-1) يتبين أنه هنالك تزايد متواصل في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (TPE، PE، ME) في الجزائر من سنة 2014 إلى سنة 2022، حيث تعود هذه الزيادة إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لدعم و تحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كان هذا الدعم عبارة عن تسهيلات منحتها الدولة للمقاولين الراغبين في إنشاء كذا نوع من المؤسسات أو كان الدعم من طرف هيئات الدعم الجزائرية. كما يعود ذلك الى السياسة التي اتخذتها الجزائر في تنويع الاقتصاد.

ثانيا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية

توفر المعطيات التي تقدمها وزارة الصناعة وترويج الاستثمار نظرة مفصلة على التغيرات في مشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. تشير البيانات إلى ارتفاع عدد المؤسسات الخاصة على حساب المؤسسات العامة، التي تمثل نسبة صغيرة من الإجمالي. يعزى هذا التحول إلى زيادة في عدد المؤسسات الخاصة وعمليات خوصصة المؤسسات العامة. يظهر الجدول الموالي تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب الطبيعة القانونية من سنة 2014 الى سنة 2022 :

جدول رقم (1-8) : تطور تعداد المؤسسات ص، م في الجزائر حسب الطبيعة القانونية (2014-2022)

السنة	مؤسسات ص، م خاصة	مؤسسات ص، م عامة	المجموع
2014	851511	542	852053
2015	934037	532	934565
2016	1022231	390	1020621
2017	1074236	267	1074503
2018	1141602	261	1141863
2019	1193096	243	1193339
2020	1230844	229	1231073
2021	1266995	225	1267220
2022	1359580	223	1359803

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص،م، الفترة 2014 الى 2022، الاعداد (10-36)

الشكل رقم (1-2): تطور تعداد المؤسسات ص و م الخاصة في الجزائر حسب الطبيعة القانونية

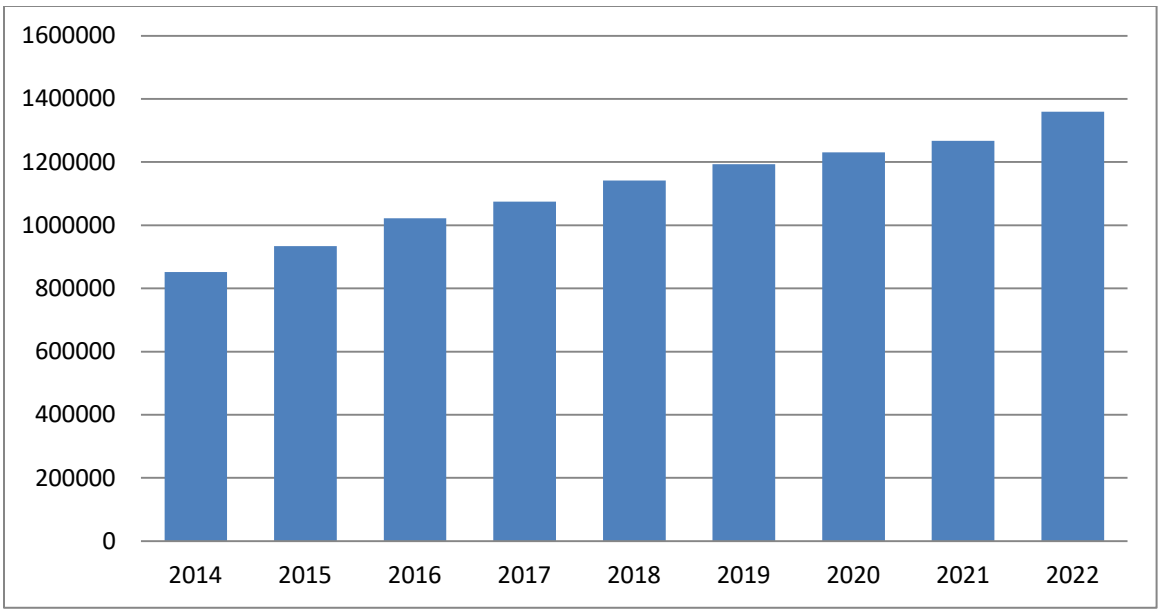

المصدر: تم استخراجه من برنامج Excel بالعتماد على بيانات الجدول رقم (1-8)

الشكل رقم (1-3): تطور تعداد المؤسسات ص و م العامة في الجزائر حسب الطبيعة القانونية

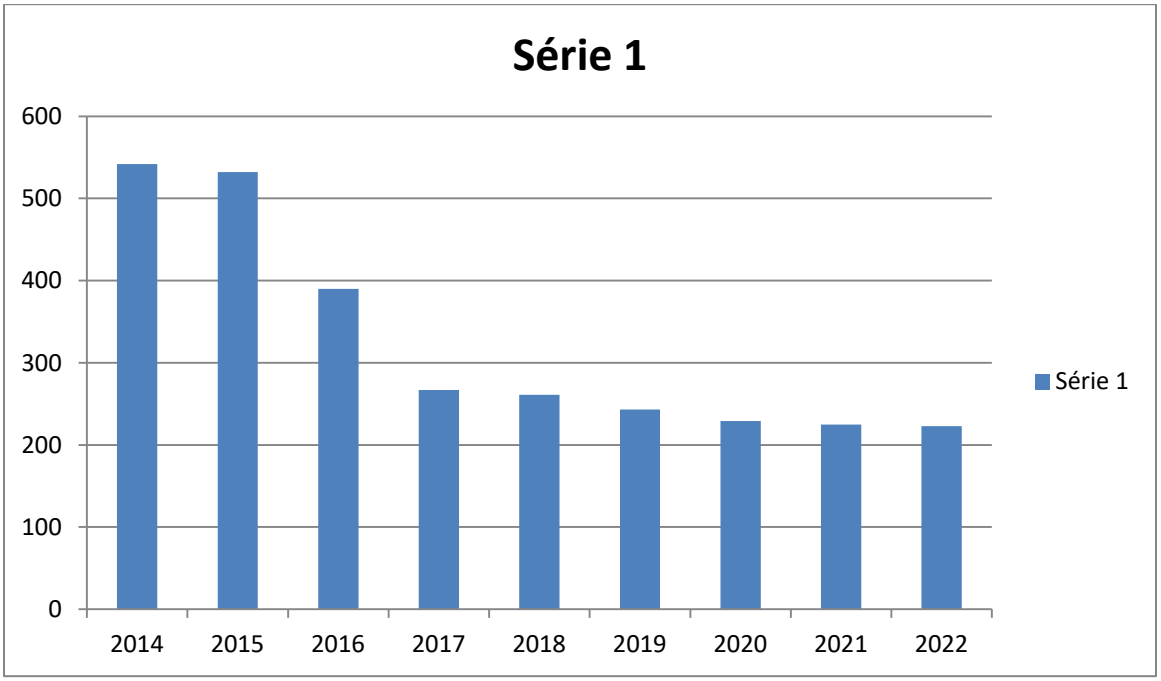

المصدر: تم استخراجه من برنامج Excel بالعتماد على بيانات الجدول رقم (1-9)

انطلاقا من البيانات المقدمة في الجدول رقم (1-8) و الشكل رقم (1-2) و (1-3) يتبين ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تنقسم الى مؤسسات خاصة وأخرى عامة حيث:

سيطرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بقوة، مما يدل على أن الجزائر تسلك طريقًا انتقاليًا نحو اقتصاد السوق واعتماد النظام الرأسمالي بشكل كامل، كما كان تطورها وازديادها بشكل متواصل على مر السنوات. بينما كانت المؤسسات العمومية شبه غائبة نتيجة مساهمة عملية الخوصصة، حيث انخفض تعدادها بشكل تدريجي على مر السنوات المدروسة.

ثالثا : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط

تنتشر الشركات الصغيرة والمتوسطة في مختلف قطاعات الاقتصاد بتباين في التوزيع حسب أهمية النشاطات المختلفة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة و المجتمع.

جدول رقم (1-9) : تطور تعداد المؤسسات ص، م في الجزائر حسب قطاع النشاط (2014-2022)

السنة	الزراعة و الصيد البحري	المحروقات الطاقة و المناجم	الصناعات التحويلية	البناء، اشغال عمومية	الخدمات
2014	5038	2439	78108	159775	251629
2015	5805	2647	83862	168595	277524
2016	6311	2770	89694	174876	302645
2017	6687	2890	95010	179326	325698
2018	7168	2985	99938	185137	348458
2019	7481	3066	103693	190170	367100
2020	7690	3115	106121	193964	391989
2021	7927	3241	109919	199318	415890
2022	8322	3369	115921	204438	430721

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص،م، الفترة 2014 الى 2022، الاعداد (10-36)

الشكل رقم (1-4) : تطور تعداد المؤسسات ص و م بالجزائر حسب قطاع النشاط

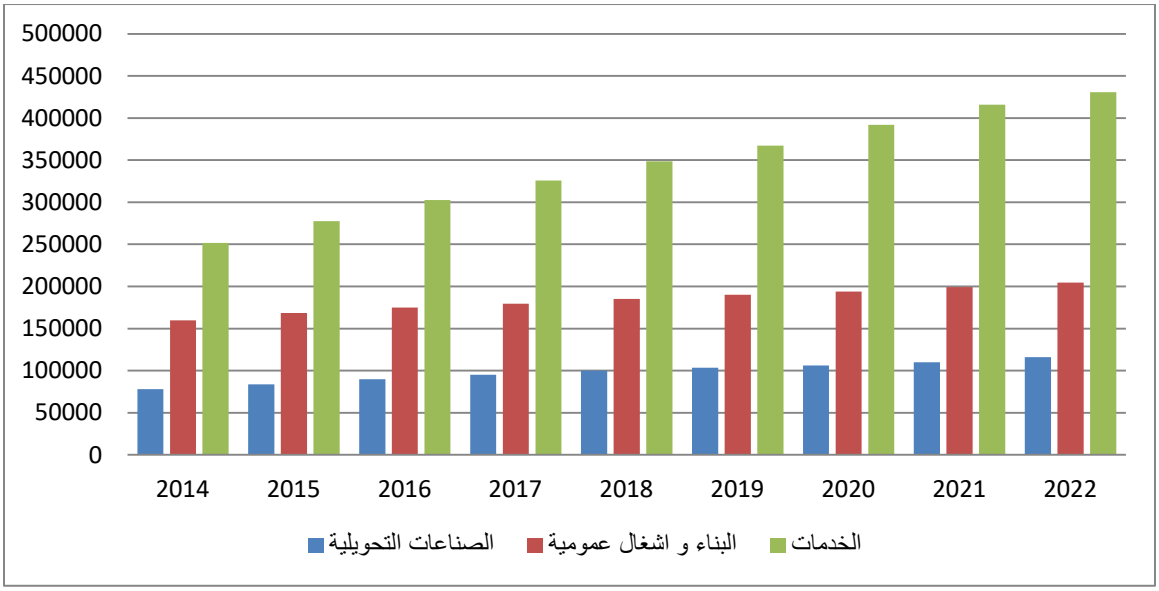

المصدر: تم استخراجه من برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1-9)

انطلاقا من بيانات الجدول رقم (1-9) و الشكل رقم (1-4) لوحظ خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى 2022، عدم التوازن في انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط، حيث ارتفعت عدد مؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقطاع الخدمات، البناء والاشغال، الصناعات التحويلية تدريجيا عبر السنوات المدروسة، حيث استحوذ قطاع الخدمات على نصيب كبير مقارنة بالقطاعات الأخرى، نتيجة لسهولة تأسيس وتشغيل هذا القطاع، والفرص السريعة للربح التي يقدمها، مما يدفع المقاولين للاستثمار في هذا القطاع لتحقيق أقصى قدر من الأرباح. فيما يتعلق بقطاعي الصناعات التحويلية والبناء والاشغال العمومية، فإن نصيبهما كان أقل من قطاع الخدمات، وذلك بسبب التحديات التي تواجه تسييرهما واحتياجهما لمصادر تمويل كبيرة بالمقارنة مع سهولة توفر الموارد في قطاع الخدمات.

بالنسبة لقطاع المحروقات والطاقة والمناجم، و قطاع الزراعة، كان ارتفاعهم تدريجي أيضا لكن كان نصيبهما هو الأدنى، و يتضح ذلك في سيطرة الدولة على هذه النوعية من القطاعات، أي قطاع المحروقات والمناجم، مما يجعل نسبة المقاولين الصغار في هذه القطاعات قليلة. اما انخفاض حصة القطاع الزراعي يُرجع إلى تراجع الاستثمار في هذا المجال بسبب عوامل نفسية، حيث يزعم المقاولون ان العمل في الفلاحة سيقلل من مكانتهم الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك قلة الأراضي الزراعية في مناطقهم يجعل من الصعب عليهم البحث عن أراضٍ مناسبة للزراعة، وإذا رغبوا في استصلاح الأراضي المحيطة بهم، قد تتطلب هذه العملية تكاليفا باهظة.

رابعا : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب مناطق الوطن

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل واسع في مختلف مناطق البلاد، ولكن يختلف عددها من منطقة إلى أخرى، وذلك يعود إلى العوامل المتعددة مثل الطبيعة المناخية والكثافة السكانية والفرص المتاحة للمستثمرين لتأسيس مشاريع جديدة في تلك المناطق.

يوضح الجدول الموالي توزيع هذه المؤسسات في مختلف مناطق الوطن و من الفترة الممتدة من سنة 2006 الى سنة 2019 :

جدول رقم (1-10) : تطور تعداد المؤسسات ص، م في الجزائر حسب مناطق الوطن (2014-2022)

السنة	الشمال	المرتفاعات	الجنوب
2014	344405	108912	43672
2015	401231	126051	50104
2016	415242	129767	50801
2017	438260	136899	53060
2018	459146	144836	55591
2019	-	-	-
2020	493691	156207	59673
2021	510944	166143	65002
2022	-	-	-

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص،م، الفترة 2014 الى 2022، الاعداد (10-36)

الشكل رقم (1-5) : تطور تعداد المؤسسات ص و م بالجزائر حسب مناطق الوطن

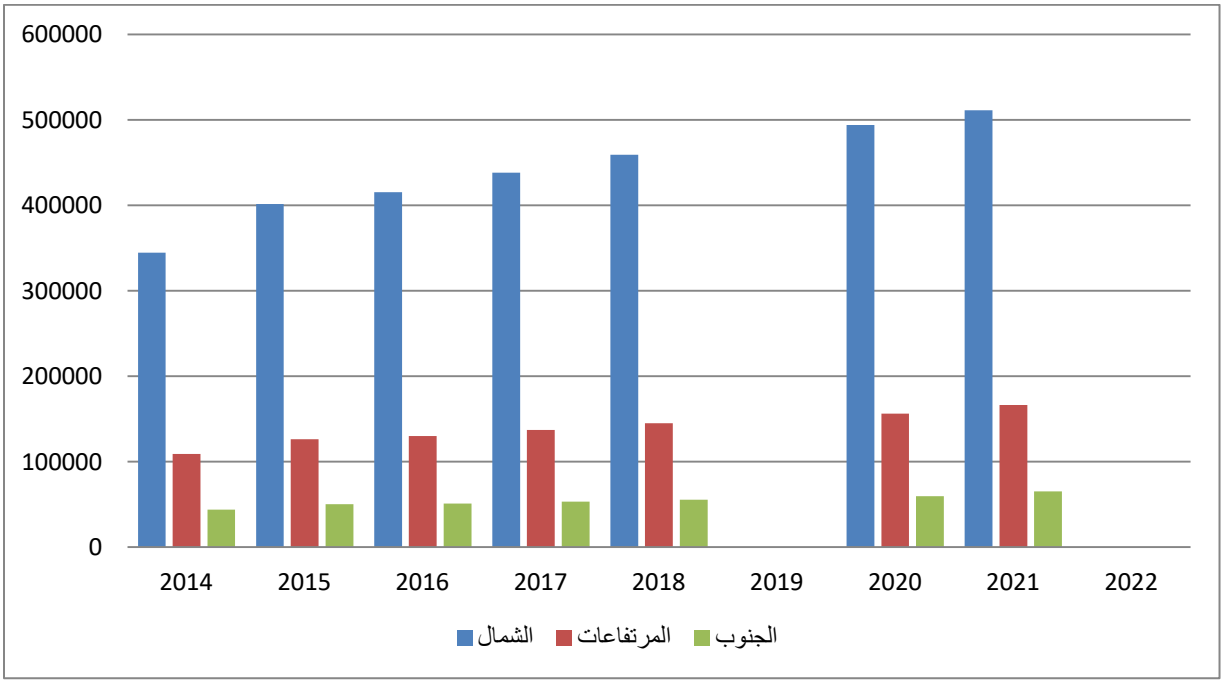

المصدر: استخراجه من برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1-10)

تلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتفع بشكل تدريجي ومتواصل عبر السنوات المدروسة، حيث تتجمع بشكل كبير في المناطق الشمالية، مثل المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة، ووهران، وعنابة. وذلك لاستفادتها من الوصول السهل إلى النقل البحري. بالمقابل، يظهر تهميش المناطق الجنوبية، التي تشكل الجزء الأكبر من مساحة الجزائر، وبالرغم انها تحتوي على ثروات باطنية غنية، لكن يعود السبب في ذلك إلى الظروف المناخية القاسية فيها وشساعتها أيضا تؤثر سلبا على عمليات النقل للمنتجات.

المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف طرق تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد لآخر وفقًا للمعايير المحلية والقوانين الخاصة بكل دولة. سنبرز اشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حسب بعض المعايير المعتمدة في التصنيف.

1) تصنيفها حسب النشاط الاقتصادي: يتم ذلك في أربعة أصناف :

1-1) المؤسسات الخدماتية: تقدم المؤسسات الواردة خدمات متنوعة لعملائها، بما في ذلك الاستشارات القانونية والخدمات المحاسبية والتقنية للشركات الصناعية والإنتاجية. يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة تأسيسها وقلة الحواجز الإدارية والقانونية.[1]

1-2) المؤسسات الصناعية: هذه المؤسسات تقوم بتصنيع سلع استهلاكية، مثل الصناعات اليدوية و ورش الإنتاج التي تعتمد على الموارد المحلية، وتنتج أيضًا سلعًا إنتاجية تُستخدم كمكونات في صناعات أخرى، مثل صناعة القطع الغيار للسيارات والملابس الجاهزة.[2]

1-3) المؤسسات التجارية: يتضمن هذا النوع من المؤسسات الشركات التي تشتغل في شراء وتخزين وإعادة بيع المنتجات، سواء كانت تقوم ببيعها مباشرة أو بتغليفها وتعبئتها، لغاية تحقيق الربح.

1-4) المؤسسات الزراعية: تعمل هذه المؤسسات في مجال استغلال الأرض والثروة الحيوانية، وتشمل النشاط الزراعي، و الحيواني، واستصلاح الأراضي، وحتى الثروة السمكية، كما تلعب دورا حيويا في ضمان

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، ادارة واستراتيجية منظمة الاعمال الصغيرة والمتوسطة، دار وائل، ط1، عمان، 2009، ص 67
[2] محمد النجار، تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، نيو بوك، بدون بلد النشر، 2016، ص 35

الأمن الغذائي. ومع ذلك، يواجه هذا القطاع نقصا في الاهتمام من قبل مُصممي السياسات الاقتصادية في العديد من البلدان، خاصة النامية.[1]

2) تصنيفها حسب الشكل القانوني: يتم ذلك في أربعة أصناف :

2-1) شركات الأفراد: تستند هذه المؤسسات على الثقة المتبادلة بين الشركاء والعلاقات الشخصية، حيث يتم تشكيلها بين أفراد يعرفون بعضهم البعض ويشاركون فيها عن طريق تقديم حصة من رأس المال مقابل حصولهم على جزء من الأرباح[2]. تأخذ هذه المؤسسات إحدى الأشكال التالية :

2-2) شركات محاصة: شركات المحاصة هي نموذج من أشكال الشركات تقوم على اتفاق بين شخصين أو أكثر يسمون بالمحاصين، يهدفون من خلاله إلى المشاركة في مشروع أو عدة مشاريع تجارية محددة لتحقيق الربح، دون أن يكون هناك ضرورة لتأسيس شركة مستقلة ذات شخصية اعتبارية. يستخدم هذا النوع من المؤسسات في عديد من المشاريع المشتركة، مثل الاستثمارات العقارية، مشاريع التنقيب عن الموارد الطبيعية، وغيرها من المشاريع التي تتطلب تجميع الموارد والخبرات من عدة أطراف لتحقيق هدف مشترك وينتهي وجودها عندما يتحقق الهدف الذي تم إنشاؤها من أجله.

2-3) شركات التضامن: تُعرف بأنها الشركات التي يُسسها شريكان، وجميع الشركاء يتحملون مسؤولية مشتركة وتضامنية لسداد ديون الشركة باستخدام أموالهم الخاصة.

2-4) شركات التوصية البسيطة: شركات التوصية البسيطة تتكون من شركاء متضامنين يديرون الشركة ومساهمين يقدمون رأس المال دون المشاركة في الإدارة، حيث يتحمل الشركاء المتضامنون مسؤولية غير محدودة، بينما يكون للمساهمين مسؤولية محدودة. يتم تسجيل هذه الشركات في السجل التجاري وتمتلك شخصية اعتبارية مستقلة، كما تتميز بمرونة في توزيع الأرباح وتحمل الخسائر بين الشركاء.

2-5) شركات الأموال : تعتمد هذه الشركات على المساهمات المالية التي يُقدمها الشركاء كحصص في رأس

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، ذكرناه سابقا، ص 67
[2] محمد النجار، ذكرناه سابقا، ص 35

المال[1]، و يصنف ضمن فئة الشركات المالية كل من الشركات التالية:

2-6) شركات المساهمة : شركات المساهمة هي نوع من الشراكات التجارية ذات النطاق الواسع والقدرة الكبيرة على جمع رؤوس الأموال كما يتشارك في تأسيسها عدد من الأفراد أو الشركات، ويسهم كل منهم بمبلغ مالي معين يُعرف بالمساهمة في رأس المال. تكون هذه المساهمات مقابل حصص في الشركة، ويتم تحديد حقوق والتزامات المساهمين في عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة. تُدار شركة المساهمة من قبل مجلس إدارة يتم انتخابه من قبل المساهمين، حيث يُشرف مجلس الإدارة على النواحي الإستراتيجية والتوجيهية للشركة، و نظرًا لطبيعتها، تخضع شركات المساهمة لقوانين ولوائح رقابية صارمة تتطلب منها الإفصاح عن معلومات مالية وإدارية مهمة لضمان الشفافية.

2-7) شركات ذات المسؤولية المحدودة : يكون عدد الشركاء في هذا النوع من الشركات على خمسين شريكًا على الأكثر، ويتم تقسيم رأس المال إلى حصص. يمكن التنازل عن الحصص بموجب مستند رسمي، إلا إذا كان العقد الأساسي يحدد خلاف ذلك. كما يحظر على هذا النوع من الشركات ممارسة أنشطة التأمين أو البنوك و الادخار. من مميزاتها يمكنها جذب المستثمرين بسهولة أكبر، حيث أن مسؤوليتهم محدودة إلى حد مساهمتهم في الشركة دون تحمل المخاطر الشخصية و حماية اصولهم الشخصية.

2-8) شركات التوصية بالاسهم : شركات التوصية بالأسهم هي نوع خاص يجمع بين خصائص شركات التوصية البسيطة وشركات المساهمة، حيث يتم تقسيم رأس مالها إلى أسهم يمكن تحويلها بين المساهمين، مع الحفاظ على مستوى عالٍ من الرقابة والشفافية. تخضع للوائح والقوانين لحماية حقوق الشركاء الموصون، وتتيح فرصة للمستثمرين للمشاركة بدون الحاجة لإدارة الشركة، بينما يمكن لمجموعة معينة من الشركاء (المتضامنين) الإدارة واتخاذ القرارات الأساسية.

3) تصنيفها حسب طبيعة المنتجات : ينقسم هذا التصنيف الى[2] :

مؤسسات منتجة للسلع الاستهلاكية : هي التي تقوم بتصنيع وإنتاج السلع التي يتم استخدامها بشكل يومي أو دوري من قبل المستهلكين. تشمل هذه السلع مجموعة متنوعة من المنتجات مثل الأغذية و منتجات

[1] محمد النجار، ذكرناه سابقا، ص 36-37

[2] محمد رشدي سلطاني، الادارة الاستراتجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة ، جليس الزمان، عمان، الطبعة الاولى، 2013، ص 88

التنظيف، و المستحضرات الصحية و الجمالية، و الملابس و الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية و غيرها.

3-1) مؤسسات منتجة للسلع و التجهيز : تعمل على تصنيع وإنتاج مجموعة متنوعة من السلع والمعدات التي تستخدم في مختلف الصناعات والقطاعات، كما تتطلب استثمارات و عمال ماهرين، و تتميز بنطاق عمل محدود يتمركز حول الاصلاح و التركيب أيضا.

3-2) مؤسسات منتجة للسلع الوسطية : هي الشركات التي تقوم بإنتاج وتصنيع سلع تتراوح بين السلع الفاخرة والسلع الاقتصادية. تشمل هذه السلع مجموعة متنوعة من المنتجات مثل الملابس والأحذية ذات الجودة المتوسطة، والأجهزة الإلكترونية والأجهزة المنزلية من الفئة المتوسطة، و المنتجات الغذائية و المشروبات ذات السعر المتوسط، و غيرها تستهدف هذه الشركات شريحة واسعة من السوق تبحث عن جودة مقبولة بأسعار معقولة، و تسعى إلى تلبية احتياجات المستهلكين المتوسطة الذوق والمتوسطين في الميزانية.

4) تصنيفها حسب معيار النمو : تصنف حسب هذا المعيار الى نوعين[1] :

4-1) مؤسسات محدودة الحجم : المؤسسات محدودة الحجم هي الشركات أو الأعمال التجارية التي تتميز بحجم صغير نسبياً من الأصول والموظفين، و غالباً ما تكون تديرها مجموعة صغيرة من الأشخاص أو شخص واحد. تشمل هذه الشركات الشركات العائلية، والمشاريع الصغيرة و المتوسطة، و الشركات الناشئة، و المشاريع الحرفية، و المتاجر الصغيرة و المحلات التجارية العائلية، و غيرها من الأعمال التجارية ذات الطابع الصغير و المحدود.

4-2) مؤسسات ذات النمو السريع : هي الشركات أو الأعمال التجارية التي تتمتع بمعدلات نمو عالية وسريعة في إيراداتها وحجم أعمالها على مدى فترة زمنية قصيرة. تتميز هذه المؤسسات بقدرتها على توسيع نطاق عملها، وزيادة حصتها في السوق، وتحقيق مكاسب مالية كبيرة بشكل سريع. تكون عادةً هذه المؤسسات في مجالات مبتكرة أو صناعات ناشئة تشهد طلباً متزايداً، وتستفيد من تكنولوجيا حديثة أو ابتكارات فريدة تمنحها ميزة تنافسية قوية في السوق.

5) تصنيفها حسب معيار التوجه : تنقسم الى ثلاثة أنواع :

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق ، 2016

5-1) مؤسسات عائلية : هي الشركات أو الأعمال التجارية التي يتم تأسيسها و تملكها و إدارتها من طرف أفراد من العائلة، أي يغلب عليها الطابع العائلي. يتميز هذا النوع من المؤسسات بتمركز السيطرة العائلية على صنع القرارات و إدارة الشركة، و غالباً ما يتم نقل القيم و التقاليد العائلية إلى داخل المؤسسة. قد تمتد هذه المؤسسات عبر الأجيال و تستمر في العمل كمؤسسات عائلية مستقلة.

5-2) مؤسسات متطورة و شبه متطورة : هذه المؤسسات تبرز بتبنيها بعض التقنيات الإنتاجية الحديثة، سواء فيما يتعلق بالاستثمار في التجهيزات أو تحسين جودة المنتجات المصنوعة، مع التركيز على المطابقة لمعايير الصناعة الحديثة. في حين ان المؤسسات المتطورة تتبنى التكنولوجيا والابتكار بشكل فعال في جميع جوانب عملها، وتسعى باستمرار لتطوير منتجاتها وخدماتها وعملياتها، اما المؤسسات الشبه متطورة فهي تستخدم بعض التكنولوجيا والابتكار في بعض جوانب عملها، لكنها ليست بنفس القدر من الأولى.[1]

5-3) مؤسسات ذات الطابع التقليدي : يحتفظ هذا النوع من المؤسسات بالتقاليد و الممارسات القديمة في إنتاج منتجاتها و تقديم خدماتها. عادةً ما تتميز هذه المؤسسات بتوجهها نحو الحفاظ على الطرق التقليدية للعمل والتصنيع، وتركيزها على الجودة و الحرفية بدلاً من الابتكار التكنولوجي، حيث تصنع منتجات تقليدية كما تعتمد على مهارات العمال و الجهود الفردية. قد تشمل هذه المؤسسات صناعات مثل الحرف اليدوية التقليدية، و الصناعات الغذائية التقليدية، و الصناعات الحرفية، و غيرها.

المطلب الثالث : عوامل فشل و نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفرع الأول: عوامل فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد اكد بريلمان على ان "المؤسسة الفاشلة ليست فقط تلك التي تعاني من مشاكل مالية وإنما هي أيضا التي تترقب صعوبات قد تؤدي إلى عراقيل مالية، كضعف المردودية، صعوبة ظروف التموين والإنتاج.

تختلف حالات الفشل والإخفاق بين المؤسسات، وذلك استنادًا إلى العوامل التي تؤدي إلى فشل كل مؤسسة على حدة. يمكن تلخيص هذه العوامل بشكل عام فيما يلي :

[1] محمد رشدي سلطاني، مرجع سبق ذكره، 2013

1) العوامل المؤدية لفشل المؤسسات :

1-1) مشاكل تخص الموارد و الأسعار : تتمثل فيما يلي :

أ) عدم توفر الخبرة اللازمة لتشغيل موارد المشروع : في عالم الأعمال، يواجه أصحاب المشاريع الصغيرة تحديًا في جذب الموظفين ذوي الخبرة بسبب تكاليف الأجور المرتفعة. نتيجة لذلك، قد يلجأون إلى توظيف عمال غير ماهرين في مرحلة البداية، مما ينعكس سلباً على جودة المنتجات والخدمات التي يقدمونها. وغالبًا ما يتم تعيين أقاربهم ومعارفهم دون الحصول على الخبرة اللازمة، مما يضعف مستوى الأداء والفعالية في المشروع.[1]

ب) تسعير المنتوج : قد يكون المنتج في كثير من الاحيان ذو جودة جيدة، ولكن يواجه صاحب المشروع تحديًا في تحديد الأسعار. قد تكون الأسعار التي يحددها عشوائية وغالبًا ما تكون مرتفعة، مما يعكس نقصًا في مهارة التسعير لديه. في مثل هذه الحالات، يمكن أن يفشل المشروع إذا وجدت أسعار منافسة أخرى.

ج) أسعار المواد الخام المرتفعة : تمثل المواد الخام تحديًا كبيرًا للمشاريع الصغيرة، حيث إن المواد الخام المستوردة غالبًا ما تكون مكلفة، بينما تعاني المواد المحلية من عيوب قد تؤثر سلبًا على جودة المنتج. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤثر ارتفاع أسعار المياه والطاقة في بعض الأحيان بشكل كبير على نجاح المشروع.

ث) فشل سياسة الإنتاج :

- ضعف معدلات الاحلال وتجديد او استبدال الآلات يؤثر سلبا على كفاءة الإنتاج.
- التقصير في اتباع نظم جيدة للرقابة عن الجودة.
- تأثير ضعف الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة يتجلى في تراجع مستوى الإنتاج وجودته و كميته.
- **1-2) مشاكل تتعلق بالضرائب و التمويل :**
- تأثير ضعف التمويل ونقص السيولة في الوقت المناسب يظهر سلباً على نجاح المشاريع

[1] عثمان بوزيان، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: متطلبات التكيف وآليات التأهيل، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18، افريل 2006، ص 774

- ارتفاع معدلات الفائدة اتجاه المشاريع الصغيرة
- الرقابة المالية الضعيفة
- الاعتماد على القروض بشكل كبير يؤثر على تحمله

1-3) مشاكل تخص التسويق للمنتج :

- التسويق العشوائي
- السياسات الضعيفة المتبعة للتسويق و الترويج
- عدم تخصيص وحدات مختصة في التسويق

1-4) مشاكل متعلقة بشخصية صاحب المؤسسة او المشروع : شخصية صاحب المشروع او رائد الاعمال لها تأثير كبير على نجاح او فشل المؤسسة فعليه ان يجيد عدة مهارات مثل التخطيط و الرقابة و القدرة على اتخاذ القرارات و تحمل المسؤولية و غيرها.

1-5) مشاكل اختيار و تقييم العمال:

- نادرا ما يقيم أصحاب المشاريع الصغيرة أداء العمال
- انعدام وجود معايير لتعيين و ترقية العمال
- مستويات التدريب الرديئة لدى المؤسسات

2) العوامل الداخلية و الخارجية : يوضح الجدول الموالي ذلك :

جدول رقم (1-11). : العوامل الداخلية و الخارجية لفشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

العوامل الداخلية	العوامل الخارجية
الإهمال	الضرائب
عدم تكافؤ الخبرات	البطالة و التضخم
عدم تواجد الخبرة في مجال العمل	التنافس الشديد

عدم نجاعة و صلاحية إدارة المؤسسة	الكوارث الطبيعية
السرقة و الاحتيال و النصب	القوانين الحكومية

المصدر: نذير عليان و عبد الرحمن بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 670

الفرع الثاني: متطلبات نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتمثل عوامل و متطلبات النجاح في قدرة المؤسسات على تحدي هذه المشاكل التي سبق ذكرها، لكي تواصل نجاحها الذي عموما ما يتوقف على مقومات يرجع بعضها للهيئات الإقليمية و الدولية و بعضها للجهات الحكومية و البعض الاخر باصحاب هذه المؤسسات.

1) مقومات الموارد البشرية : ترتبط بامتلاك صاحب المؤسسة لمواهب إدارية حديثة لتسيير العمل و هي :

- القيام بدراسة جدوى تتصف بالموضوعية و الواقعية للمشروع
- تقوية التعاون التقني و الثقافي مع الجهات الصديقة و المتطورة
- وضع تدريبات للعمال تتميز و من الأفضل ان تكون مستمرة
- القيام بعملية خلق رواد اعمال يتصفون بالخبرة والكفاءة العالية من خلال تعليمهم وتدريبهم وتعزيز قدراتهم عن طريق الخبراء و المختصين، كما تفعل بعض الدول باستخدام أنشطة خدمات المعرفة المكثفة[1]

2) عوامل متعلقة بالتسويق و الإدارة :

- تنفيذ المعايير العالمية المعتمدة لتحسين جودة الإنتاج وتعزيز قدرته على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية
- انشاء شركات تسويقية متخصصة في إعداد البحوث وتحليلات السوق، وتقديم المعلومات التسويقية والفرص التجارية، بالإضافة إلى تنفيذ حملات التسويق والترويج للمبيعات باستخدام خبرات وخدمات متميزة من المكاتب المتخصصة
- تعزيز جهود هذه الشركات في استكشاف أسواق جديدة سواء داخل البلاد أو خارجها لتسويق منتجاتها

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، 238-239

والاستفادة من البرامج الداعمة والتعاون الفني المقدم من قبل المؤسسات الإقليمية والدولية المتخصصة

3) على مستوى التمويل : لتيسير الوصول لتمويلات مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، خاصة في العالم العربي، يجب تعاون عدة جهات مختلفة، سواء كانت سلطات اشرافية في القطاع المالي والبنوك المركزية أو حكومات، بالإضافة إلى صناديق ضمان القروض والمؤسسات المالية الإقليمية و الدولية.[1]

3-1) دور السلطات الاشرافية : لدى السلطات الرقابية والإشرافية، دورًا بارزًا في تهيئة بيئة رقابية ملائمة للخدمات المصرفية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة البنوك المركزية، و ذلك مع الالتزام بالضوابط الرقابية اللازمة لإدارة المخاطر. فيتمحور دور البنوك المركزية حول ثلاثة جوانب أساسية هي :

أ) على صعيد الرقابة : يتمثل دور البنوك المركزية على الصعيد الرقابي في :

- منح الائتمان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق وضع ضوابط تتميز بالمرونة
- تطوير نظام متخصص لتقييم وتحليل المخاطر المرتبطة بالتقييم الرقمي لمؤسسات الحجم الصغير والمتوسط، بالإضافة إلى إنشاء إدارات مستقلة داخل البنوك تتولى تمويل ومتابعة وإدارة هذه المخاطر
- تشجيع البنوك على توسيع نطاق الضمانات المقبولة، بما في ذلك قبول الكفالات التضامنية بين الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

ب) على صعيد التطوير المناخ الرقابي :

- توفير قاعدة بيانات شاملة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنظيم برنامج تدريبي لموظفي البنوك والشركات على حد سواء، بالإضافة إلى النظر في خفض رسوم البنوك المتعلقة بإصدار شهادات رأس المال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- ضمان الامتثال لتوجيهات بازل وتضمين معالجة مخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عند حساب متطلبات رأس المال الخاصة بها
- تبسيط إجراءات التسجيل في أسواق رأس المال من خلال تقليل متطلبات الإفصاح المطلوبة

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سابق 2015، 11-14

- تعزيز تطوير القطاع غير المصرفي مثل التأجير التمويلي وشركات رأس المال المخاطري، وهذا سيساهم في تقليل العقبات التي تواجه عمليات التمويل
- تعزيز الدعم لمبادرات توفير خدمات غير مالية من قِبل البنوك، مثل الخدمات الاستشارية وورش العمل والمنتديات، لتعزيز التنمية الاقتصادية وتعزيز التواصل المجتمعي

ج) على صعيد التنسيق :

- ضمان تنسيق جهود المصارف المركزية للاستفادة من تبادل الخبرات والتجارب، بالإضافة إلى تنسيق الجهود مع الجهات الدولية المقدمة للدعم، لضمان تحقيق أقصى قدر من الفعالية والاستدامة في الأنشطة المالية و الاقتصادية
- دور صناديق ضمان القروض من خلال تعزيز قدرتها على جذب التمويل وتطوير إدارة فعّالة وفريق فني متميز، بالإضافة إلى بناء نظام إدارة مخاطر قوي والحفاظ على علاقات متوازنة وفعّالة مع الشركاء
- التعاون مع الهيئات الرقابية المسؤولة عن أعمال المراجعة والمحاسبين القانونيين للسعي نحو تقليل متطلبات المراجعة القانونية، وبالتالي خفض تكاليفها

3-2) دور الحكومات : يتمثل فيما يلي :

- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الانضمام إلى القطاع الرسمي، من خلال إصلاح النظام الضريبي وتقديم آليات ضريبية مخصصة تُلبي احتياجات هذا القطاع
- تخصيص الحكومات نسبة من مشترياتها لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتطبيق آليات فعّالة لضمان مشاركتها العادلة في عطاءات الحكومة، مع التأكيد على تسديد مستحقاتها في الوقت المحدد لضمان استمرارية الأنشطة الإنتاجية والتمويلية لهذه المشاريع
- تعمل بعض الجهات والمؤسسات المالية، مثل البنوك التنموية والصناديق الخاصة وهيئات التمويل الدولية مثل هيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي، على تقديم خدمات تمويلية متنوعة لدعم مشاريع المؤسسات وتسهيل عملياتها التمويلية

خاتمة الفصل الأول:

لا يوجد توافق عالمي على تعريف المؤسسات الصغيرة، حيث تختلف المعايير المستخدمة من بلد لآخر ومن منظمة لأخرى، بناءً على عدة عوامل مثل مستوى التنمية وخصائص النشاط الاقتصادي، مما يجعل عملية المقارنة بين هذه المؤسسات في مختلف الدول معقدة. لا يوجد توافق عالمي على تعريف المؤسسات الصغيرة، حيث تختلف المعايير المستخدمة من بلد لآخر ومن منظمة لأخرى، بناءً على عدة عوامل مثل مستوى التنمية وخصائص النشاط الاقتصادي، مما يجعل عملية المقارنة بين هذه المؤسسات في مختلف الدول معقدة. إلا انها بالتأكيد تسهم بشكل كبير في اقتصادات هذه الدول من خلال الابتكار، خلق فرص العمل، تحفيز النمو المحلي، وتتميز بمرونتها وقدرتها على تقديم خدمات متخصصة، مع الحفاظ على احتياجات مالية معتدلة، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف اشكالها المصنفة حسب معايير المحلية و القوانين الخاصة بكل دولة خاصة دولة الجزائر زيادة معتبرة، حيث اثبتت دورها الفعال في انعاش الاقتصاد الوطني الجزائري و المساهمة في التنمية الاجتماعية. إلا ان هذه النوعية من المؤسسات تواجه عدة تحديات قد تؤدي الى فشلها او افلاسها كليا ومن جهة اخرى توجد متطلبات نجاح تساعد هذه المؤسسات في استقرارها ومحاربة التحديات وعوامل الفشل التي تواجهها.

الفصل الثاني

الاطار النظري للتمويل المتناهي الصغر

تمهيد:

في السنوات الأخيرة، شهدت برامج التمويل متناهي الصغر تطوراً ملحوظاً، بفضل الاهتمام الدولي المتزايد بهذه البرامج، حيث أظهرت هذه البرامج تأثير و نتائج ذات جدارة و فعالية كبيرة في تعزيز التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر عبر تمكين الأفراد والمشاريع الصغيرة التي تجد صعوبة في الحصول على الخدمات المالية من خلال البنوك من الحصول على التمويل الضروري لبدء مشاريعهم الصغيرة و المتوسطة.

أولت الدولة الجزائرية اهتماماً خاصاً بفكرة التمويل المتناهي الصغر و قامت باعطاء مواطنيها أملا جديدا في إحياء الإقتصاد الوطني، و ذلك بإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة يكون دعمها عن طريق هذه النوعية من التمويل مع اعانات اخرى مثل التسهيلات الضريبية و مرافقة صاحب المشروع إلى غاية نجاحه فيه.

سنتطرق من خلال هذا الفصل الى :

- **ماهية التمويل المتناهي الصغر**
- **الدور التنموي لهيئات التمويل المتناهي الصغر في الجزائر**

المبحث الأول: ماهية التمويل المتناهي الصغر

من المؤكد أن مفهوم التمويل متناهي الصغر ليس حديثًا ولا وليد العصر الراهن، إلا انه يعتبر ذا أهمية كبيرة في محاربة الفقر و البطالة و ما ينتج عنهما من افات و ازمات اخرى،لهذا تبنته كل دول العالم علي الاغلب و بالتالي عرف تطور كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة.

المطلب الأول: مفهوم التمويل المتناهي الصغر، نشاته وتطوره التاريخي

يعتبر التمويل المتناهي الصغر نهج مالي يهدف الى توفير خدمات مالية مثل القروض الصغيرة، ومن دون شك لم يظهر مفهومه على الساحة في الآونة الأخيرة، حيث من الممكن رصد عملياته منذ أعوام مضت. سنتطرق في هذا المطلب الى تعريف التمويل المتناهي الصغر و ذكر نشاته وتطوره التاريخي.

الفرع الأول: تعريف التمويل المتناهي الصغر

اذا اردنا فهم التمويل المتناهي الصغر يجب أولا توضيح مصطلح التمويل بشكل عام، حيث يشير هذا الأخير الى عملية توفير الأموال أو الإمكانيات المالية للأفراد أو الشركات أو الحكومات من أجل تنفيذ مشاريع أو أنشطة معينة لتحقيق أهدافهم الاقتصادية، حيث يشمل مختلف الأنشطة مثل الاقتراض، الادخار، الاستثمار و غيرها.

كما هو مجموعة من الخطوات والقرارات التي تتعلق بجمع الأموال الضرورية لتمويل استثمارات المؤسسة، وتحديد التوازن المثالي بين الموارد المقترضة وتلك التي تمتلكها المؤسسة لتغطية احتياجات الاستثمارات.[1]

بالنسبة للتمويل المتناهي الصغر فيمكن وضع مفهوم له انطلاقا من تعريفات :

تعرف الولايات المتحدة الامريكية التمويل المتناهي الصغر على انه تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمان، والادخار، والايداع، والتأمين، والتحويلات المالية، والتدريب، وبناء

[1] حمزة الشيخي، ابراهيم الجدراوي، **الادارة المالية الحديثة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1998، ص 20

القدرات، للأفراد ذوي الدخل المنخف.[1]

تعرف منظمة العمل الدولية التمويل المتناهي الصغر على انه عبارة عن توفير خدمات مالية مستدامة للمبادرين الصغار وأصحاب الدخول المنخفضة، الذين لا يمتلكون وسائل للوصول إلى الخدمات المالية

التجارية. يشمل ذلك جميع الخدمات المالية ذات الصلة بالبنوك، مثل القروض والضمانات، بمبالغ مالية صغيرة تقل عن 15,000 أورو.[2]

تعرف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء التمويل المتناهي الصغر على انه توفير قروض صغير للأسر الفقيرة بهدف دعمهم في بدء أنشطة إنتاجية أو تطوير مشاريعهم الصغيرة. ومع مرور الوقت، اتسع نطاق خدماته ليشمل الادخار، والتأمين، وتحويل الأموال، و غيرها.[3]

بالتالي يمكن القول ان التمويل المتناهي الصغر هو عبارة عن خدمات (قروض صغيرة) للافراد المحتاجين للحصول عليها لتمويل مشارعهم الصغيرة و لتحقيق أهدافهم واكتفائهم الذاتي.

الفرع الثاني: تطوره التاريخي

يعود اول ظهور للتمويل المتناهي الصغر الى نظام صندوق القروض الايرلندي حيث سعى جوناثان سويفت الى منح فرص عيش جيدة للمواطنين الايرلنديين آنذاك، الا ان اغلب المصادر تشير الى ان فكرة ظهور التمويل المتناهي الصغر متعلق بمحمد يونس البنغالي الذي قرر مساعدة بعض المزارعين الذين كانوا يلجؤون الى البنوك للاقتراض منها و في المقابل يرهنون بيوتهم. لقد كانت البدايات الأولى للقروض الصغيرة في بنغلاديش، حيث بدأت تجربتها عام 1983 من طرف مؤسسة مالية متخصصة في القروض المصغرة تلقب ب "غرامين بنك". ثم بدأت تجارب القروض المصغرة في أوائل التسعينات من القرن

[1] عبد الرحمان حسن عبد الرحمان، **" تقييم وتقوية التجارب المماثلة، ورشة التمويل الاصغر"**، ملتقى حول دعم الاسر المنتجة لتخفيض حدة الفقر، الخرطوم، السودان، جوان ،2010 ص 04

[2] وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية، ورقة **بحثية حول نظرة في الجانب الاجتماعي ورشة التمويل الاصغر**، الخرطوم، السودان، ،2008 ص 12

[3] و زارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل بالتعاون مع بنك السودان المركزي، **ورشة التمويل الاصغر، وسيلة لمكافحة الفقر**،30/12/2008، ص 64

الماضي في معظم البلدان العربية.[1]

اما تطور التمويل المتناهي الصغر مر ببعض المراحل التي يمكن ذكرها من خلال الشكل التالي :

جدول رقم (2-1) : مراحل تطور التمويل المتناهي الصغر

الفترة	مظاهر التطور
ما قبل 1950	– الاعتماد الكلي على القطاع الغير رسمي في توفير التمويل المتناهي الصغر. – قيام التجار والمرابون بالدور المهم في توفير التمويل المتناهي الصغر، مع قيام جمعيات الادخار ومؤسسات المجتمع المحلي بإنشاء أول مؤسسة مالية تقدم خدمات للتمويل الاصغر عن طريق مؤسسة Raiffeisen friedriche wihhlem في ألمانيا هدفها تقديم خدمات الادخار للطبقة الهشة
1950 الى 1970	– الاعتماد بدرجة كبيرة على برامج الائتمان التي يدعمها المانحون. – قيام البنوك الزراعية بالدور الاساسي في توفير التمويل متناهي الصغر مع قيام الجمعيات التعاونية بدور أقل مثل: طرح فكرة تجريبية عن تطبيق التمويل المتناهي الصغر في بنك بنغالدش وبنك سول
1970 الى 1995	– التوسع في التمويل المتناهي الصغر المبني على الاسس التجارية. – إندفاع التمويل المتناهي الصغر إلى وضع لوائح تنظيمية. – الاعتماد على برامج التمويل المتناهي الصغر المنفذة من طرف الجهات المؤسساتية المختلفة مثل إعلان هيئة الامم المتحدة عام 2005 السنة الدولية للتمويل المتناهي الصغر
1995 الى 2005	– قيام البنوك التجارية بتوفير التمويل المتناهي الصغر مثل تأسيس المجموعة الاستشارية. – التحول إلى برامج التمويل المتناهي الصغر المبني على الاسس التجارية. – تطبيق تجارب مصرفية ناجحة في التمويل المتناهي الصغر في مختلف قارات العالم

المصدر: ضرار الماحي، **دورة تدريبية عن خدمات التمويل الأصغر**، معهد علوم الزكاة، السودان،2013، ص15

[1] شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، تمويل المشروعات الصغيرة كعنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وآليات مكافحة البطالة ودورهما في التشغيل في الدول العربية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2020، ص 113-114

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية واهمية التمويل المتناهي الصغر

الفرع الأول: المبادئ الأساسية

في سنة 2004 في الولايات المتحدة الامريكية، جزيرة Sea Island الواقعة بولاية جورجيا عقد مؤتمر من طرف بعض الدول للموافقة على مجموعة من المبادئ الخاصة بالتمويل المتناهي الصغر و التي اقرتها أولا المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، فتمثلت هذه المبادئ فيما يلي :[1]

- لا يحتاج الفقراء الى القروض و فقط بل يحتاجون الى الخدمات المالية المختلفة و بأسعار مقبولة و معقولة مثل التامين و خدمات الادخار و تحويل الأموال
- بناء أنظمة مالية تخدم الفقراء من حيث جعله كجزء من القطاع المالي للبلد المعني
- يعتبر التمويل المتناهي الصغر أداة لمحاربة الفقر، حيث يجب توفير الخدمات المالية بشكل منتظم و مستمر، فيزيد هذا من دخل الفقراء و يكون اصولهم
- يُشير مفهوم التمويل المتناهي الصغر إلى تأسيس بنوك أو هيئات مالية مستدامة داخل المجتمعات بهدف استقطاب المدخرات المحلية وإعادة استثمارها في شكل قروض، بالإضافة إلى توفير مجموعة أخرى من الخدمات المالية
- لا يُعتبر التمويل المتناهي الصغر الخيار الوحيد والمُثالي دومًا، إذ أن هناك أشكالاً متعددة من الدعم التي قد تكون أكثر فاعلية بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من نقص في الدخل أو الذين لا يمتلكون القدرة على سداد الديون
- عند تقديم المساعدات المالية، يجب على الجهات المانحة أن تهدف إلى دعم ومناصرة رأس المال الخاص لا أن تنافسه. كما يتعين عليهم استعمال الهبات والقروض وغيرها من الوسائل المالية المقتصرة على زمن محدود لتأسيس وتعزيز القدرات المؤسساتية للمنظمات المقدمة للخدمات المالية. يشمل ذلك أيضًا تطوير البنية التحتية الداعمة والمساهمة في تجهيز واختبار خدمات ومنتجات الجديدة

[1] البنك الدولي، دليل المبادئ **التوجيهية للممارسات السليمة الخاصة بالجهات الممولة للتمويل متناهي الصغر المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء**، الطبعة الثانية، 2006، ص 02

- يُعتبر التمويل المتناهي الصغر من الأدوات المؤثرة لاسيما عندما يتم تحليل واطلاع الجميع على النتائج الخاصة بالأداء. الإفصاح عن هذه النتائج لا يساعد فقط الجهات ذات العلاقة على وزن التكاليف والعائدات، إنما يُسهم كذلك في زيادة الكفاءة. لذا يجب على جهات التمويل المتناهي الصغر أن تلتزم بتقديم تقارير دقيقة وشفافة لمراجعة أدائها المالي وتحسينه
- لكي يُسهم التمويل الصغير في الوصول إلى فئات عريضة من الفقراء، يجب أن يكون ذاتي الاستدامة من حيث التكاليف. إذ لا بد أن تستوفي المنظمات التي توفر هذه الخدمات تكاليفها من خلال تسعيراتها لتجنب اعتمادها المستمر على المساعدات المحدودة وغير المضمونة من المؤسسات الداعمة والحكومات
- المعضلة الرئيسية التي نواجهها تكمن في عدم وجود مؤسسات متينة وقيادات فعّالة. يجدر بالهيئات المانحة أن تولي اهتمامها نحو تعزيز الدعم في مجال تطوير القدرات
- مهمة السلطات الحكومية تكمن في تهيئة الظروف الملائمة للخدمات المالية بدلاً من تقديمها بشكل مباشر. لا يتأتى للحكومات النجاح في توزيع القروض بنفسها، إلا أنها قادرة على صياغة ودعم سياسات تساعد على نمو هذا القطاع

الفرع الثاني: أهمية التمويل المتناهي الصغر

نذكرها في النقاط التالية :[1]

- المساعدة في تحسين دخل الفئات الفقيرة ومستوى معيشتهم
- توفير متطلبات الصناعات الكبيرة[2]
- استعمال اليد العاملة الماهرة و الغير ماهرة
- تخفيف من البطالة ومحاربة الفقر، حيث يوفر فرص عمل متزايدة بتكلفة استثمارية منخفضة
- زيادة و ترشيد المدخرات المحلية
- جعل الأنشطة من غير رسمية الى الرسمية

[1] مفيد عبد اللاوي، ناجية صاحلي، **استراتيجية التمويل متناهي الصغر الاسالمي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة صندوق الزكاة بالجزائر**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الاسالمية جامعة صفاقس- تونس 27-69 جوان 2013م، ص 03-04

[2] ثنائية التمويل الأصغر، موقع بوابة FinDev، برنامج تاج لسيجاب ثنائية التمويل الأصغر | مدونة | بوابة الشمول المالي للتنمية (findevgateway.org)

- تحقيق التنمية انمكانية
- تحقيق التمكين الاقتصادي من خلال توفير خدمات مالية مناسبة للفقراء
- خلق الخدمات و خدمات الإنتاج
- خلق الشراكة الاجتماعية و الاستقرار من خلال تحفيز سكان الريف في البقاء في أراضيهم و تطويرها
- رفع الدخل الفردي من اجل زيادة ثروات البلاد
- تقوية الاستقلالية المالية للأشخاص
- تحقيق الاستدامة المالية و التنمية الاجتماعية

المطلب الثالث: خصائص و معوقات التمويل المتناهي الصغر

الفرع الأول: خصائص التمويل المتناهي الصغر

يوفر التمويل الصغير خدمات مالية للأشخاص ذوي الإمكانيات المالية المحدودة الطامحين في إنشاء أو تطوير مصادر دخلهم. السمة الأساسية لهذا النوع من التمويل هي تسهيل الوصول إلى تمويل ذو قيم صغيرة مخصص لدعم المشروعات الصغيرة، سواءً كانت تجارية أو خدمية.

- يتم تسديد القرض عن طريق اقساط الدفع تكون على شكل دفعات اسبوعية او شهرية
- تتميز قروض التمويل المتناهي الصغر بفترات سداد قصيرة، حيث يمكن أن تتراح أمدُها من بضعة أيام إلى مدة لا تزيد عن سنة واحدة
- تتمثل نسبة القروض النسبة الاكبر في رأس المال العامل لهذه النوعية من المشاريع
- تتميز القروض متناهية الصغر بكون مبالغها محدودة إذا ما قورنت بتلك التي تقدمها المؤسسات المالية العادية، الأمر الذي يسهم في تحقيق نسبة تحصيل أعلى لأقساط هذه القروض بالمقارنة مع النسب المسجلة في المؤسسات المالية التقليدية
- تعتمد الفرص للحصول على قروض إضافية وبقيم أعلى على مدى التزام المقترض بسداد الديون السابقة، فكلما كان السداد أكثر انتظاماً، زادت إمكانية الاستفادة من قروض جديدة بمبالغ تصاعدية

- توفير حلول مالية تتميز بالكفاءة في السرعة والتناسق مع الأوقات الملائمة والمناسبة من حيث التكلفة. هذه المشاريع تعتمد على التقنيات العملية البسيطة التي لا تقتضي مصاريف كبيرة، ولا تتطلب سوى تدريب بسيط يمكن إتقانه في مدة وجيزة
- يتم تبسيط إجراءات التقديم للقرض والعمليات المرتبطة به لتكون ملائمة للأشخاص ذوي الدخل المحدود

الفرع الثاني: عراقيل التي تواجه التمويل المتناهي الصغر

تتمثل المعوقات او العراقيل التي تواجه هذا النوع من التمويل فيما يلي:

1) الخطوات و القواعد التنظيمية في تقديم التمويل المتناهي الصغر: تشكل المصارف أحد أبرز العقبات التي تعترض سبيل التمويل متناهي الصغر، حيث تظهر هواجس لدى المصارف من المخاطرة في هذا النوع من التمويل بسبب ضعف الضمانات المقدمة، وتسود لديهم فكرة بأن التمويل الأصغر يأتي كإجراء حكومي إلزامي. يتسبب ذلك في إهدار الكثير من الوقت لطالبي التمويل متناهي الصغر نظرًا لعدم دراية بعضهم بالإجراءات البنكية والوثائق اللازمة، أو بسبب غياب معلومات دقيقة عن طالبي القروض لدى البنوك. هذا بالإضافة إلى التردد نتيجة ضعف الثقة بالتعامل مع المؤسسات المصرفية، ومشكلة الأمية التي تزيد من الأعباء حيث يضطر المستفيد للبحث عن مساعدة ثقة لفهم متطلبات البنك.

2) نسبة الخطورة في القطاع الفلاحي: عد التقلب في أنماط الأمطار وانتشار الآفات والأمراض التي تضر بالزراعة عوامل تؤثر بشكل ملحوظ على المشاريع الفلاحية الصغيرة والمتوسطة.

3) الصعوبة في توفير الضمان للحصول على القرض: تحتل الضمانات مكانة رفيعة ضمن شروط الحصول على قروض التمويل متناهي الصغ، وذلك بسبب عدم امتلاك الغالبية العظمى من المقترضين المحتملين لأية ضمانات قانونية أو وثائق رسمية قادرة على تأكيد ملكياتهم أولًا. وهذا بلا شك يشكل حاجزًا كبيرًا يعيق توسع وقبول فكرة التمويل المتناهي الصغر ويحد من الفوائد التي قد يجنيها المقترضون.

4) ضعف إمكانات مؤسسات التمويل المتناهي الصغر: يكون ذلك خاصة في المناطق الريفية التي تُعاني من قلة عدد الأشخاص ذوي التعليم والتدريب في تلك المجتمعات.

المبحث الثاني: الدور التنموي لهيئات التمويل المتناهي الصغر في الجزائر

تركيز الخدمات على دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو امر مهم جدا بالنسبة للدولة الجزائرية لأنه يساعد في تحفيز النمو الاقتصادي والاجتماعي، حيث خصصت الجزائر هيئات دعم لهذه النوعية من المؤسسات مثل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقولاتية مما ادى هذا الى هيمنة كذا نوع من الوكالات على قطاع التمويل، مما يمكن أن يكون له إيجابيات مثل توفير الاستقرار والثقة بالنظام المالي. ومع ذلك، قد يكون هناك أيضًا سلبيات مثل احتمالية التقليل من المنافسة والابتكار في تقديم المنتجات والخدمات المالية.

المطلب الأول: واقع التمويل المتناهي الصغر في الجزائر

أدركت الجزائر الدور الحيوي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعليه، عملت على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات والتحولات، بالإضافة إلى تدابير عديدة تهدف إلى خلق بيئة داعمة لنمو هذه المؤسسات ودورها الفاعل في تحقيق الأهداف التنموية للبلاد.

الفرع الأول: مفهوم التمويل المتناهي الصغر بالنسبة لدولة الجزائر

حسب ما جاء في المادة الثانية للمرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 22مارس سنة 2011 و الذي يتعلق بجهاز القرض المصغر : " القرض المصغر قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل و / أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم. ويهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات وكذا الأنشطة التجارية". حيث "يجب أن يستوفي المستفيدون من القرض المصغر، عند إحداث أنشطتهم، الشروط المرتبطة خصوصا بالسن والمهارة ومستوى المساهمة".[1]

بالنسبة الى ما جاء في المادة رقم 3 يوجه القرض المصغر الى : " إحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل، باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة للشروع في النشاط. ويغطي أيضا النفقات الضرورية لانطلاق / شراء المواد الاولية".

[44] المرسوم الرئاسي رقم 11-133، **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**، وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة

الفرع الثاني: امتيازات المستفيدين من القروض المصغرة

من خلال المادة 7 " يؤهل المستفيدون من القرض المصغر للحصول على الامتيازات المنصوص عليها في التشريع المعمول به". كما يستفيدون أيضا من الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر الذي يسند تسييره إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ما يأتي :[1]

- قرض بدون فوائده بعنوان إحداث النشاط باقتناء العتاد الصغير و المواد الأولية للشروع في النشاط بالنسبة لمشاريع الاستثمارات المنجزة في حدود المبلغ المنصوص عليه في المادة 6 (1.000.000 دج)، يخصص لتكملة مستوى المساهمات الشخصية المطلوبة للاستفادة من القرض البنكي
- تخفيض في نسب الفائدة بالنسبة للقروض البنكية المتحصل عليها
- قرض بدون فوائد بعنوان اقتناء المواد الأولية التي لا تتجاوز كلفتها مائة ألف (100.000) دينارجزائري
- حسب المادة 8 "يستفيد المواطنون المؤهلون لجهاز القرض المصغر من استشارة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومساعدتها"

بحيث "تكون الأنشطة التي تستفيد من الامتيازات المنصوص عليها في هذا المرسوم محل متابعة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، خلال فترة الاستفادة من هذه الامتيازات. و باستثناء حالة القوة القاهرة، يؤدي عدم مراعاة الالتزامات المنصوص عليها في دفتر الأعباء الذي يربط المستفيد بالوكالة المذكورة أعلاه إلى السحب الجزئي أو الكلي للإعانات" و هذا ما جاء في المادة 10.

الفرع الثالث: عوائق التمويل المتناهي الصغر في الجزائر

تتمثل هذه العوائق فيما يلي :[2]

- تفتقد إلى وجود مؤسسات أو هيئات مختصة بجمع وتوزيع البيانات والاحصائيات
- يعد من العسير تقنيًا على الهيئات المالية أن تستجيب لجميع طلبات التمويل الدقيق أو أن تتوافق مع

[1] المرسوم الرئاسي رقم 11-133، مرجع سابق

[2] ناصر مغني، القرض المصغر كإستراتجية لخلق مناصب الشغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتجية الحوكمة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر،2011، ص 14

احتياجات كل الفئات المستهدفة، إذ أن النشاطات التي يمكن أن تحظى بدعم تمويلي لا تقابل دائما الرغبات والتطلعات لدى الأفراد الساعين لتأسيس مشاريعهم الشخصية

- يميل الميدان الاقتصادي إلى تفضيل الأنشطة التجارية والخدمية التي لا تحتاج إلى عدد كبير من العمال، على حساب الاستثمارات الإنتاجية التي تتميز بقدرتها على خلق فرص عمل جديدة
- تفتقر الجزائر إلى نظام مالي مستقل موجه نحو التمويل الأصغر حجماً، حيث معظم الخدمات المالية الموفرة لهذا النوع من التمويل لا تزال تحت سقف المؤسسات البنكية التقليدية. هذا يعني أنه لا توجد مؤسسات مالية متخصصة في إقراض القطاعات الصغيرة التي تحتاج إلى تمويل، مما يؤدي إلى تعقيدات بيروقراطية ونقص في الشفافية، بالإضافة إلى ضعف في عمليات المتابعة والتقييم للمشاريع الممولة
- العقبة الرئيسية أمام التقدم هي النظام المركزي الثابت الذي تتبعه الوكالة في إدارة عملياتها، مما أدى إلى مشاكل وتأخيرات نظرًا لتوسعها السريع

المطلب الثاني: الدور التنموي للتمويل المتناهي الصغر

التمويل المصغر يعزز النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال دعم الشرائح ذات الدخل المحدود، ويفتح أبواب الاستثمار امامهم.

الفرع الأول: دوره في التنمية الاقتصادية

يتمثل الدور التنموي للتمويل المتناهي الصغر اقتصاديا فيما يلي :[1]

- مكن للتمويل المتناهي الصغر أن يسهم في توليد منتجات وخدمات يمكن تصديرها وتحل مكان المستوردات، مما يساعد على تعزيز احتياطي العملة الأجنبية وزيادة أرصدة البنك المركزي
- يلعب التمويل المتناهي الصغر دوراً في كبح جماح التضخم عبر تحفيز الأموال الراكدة نحو الإنتاج وخلق مصادر دخل جديدة للافراد

[1] بلقاسم قندوز، **الدور التنموي للقروض المصغرة الممنوحة للحرفيين**، معاملات مالية معاصرة، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي

- يساهم التمويل الصغير في تقديم الفرص الاستثمارية للعديد من الأشخاص محدودي الدخل القادرين على تحسين ظروفهم الحياتية، إضافة إلى تطوير مصادر جديدة للرزق بالنسبة لهم
- يقدم التمويل المتناهي الصغر مجموعة واسعة من الخدمات المالية للأشخاص ذوي الدخل المحدود والفئات الأكثر فقرا
- يمكن للتمويل المتناهي الصغر تحقيق تنمية متكاملة ومستدامة عبر المجتمع من خلال توزيع فرص الاستثمار عبر مختلف القطاعات الإنتاجية، ونشر المشاريع الاستثمارية في مختلف أرجاء البلاد، مما يعكس تبني استراتيجية التنمية اللامركزية

الفرع الثاني: دوره في التنمية الاجتماعية

يتمثل الدور التنموي للتمويل المتناهي الصغر اجتماعيا فيما يلي :[1]

- يهدف إلى إعطاء الفقراء الفرصة لرفع مستوى دخلهم الأسري، وتأمين وضعهم الاقتصادي، والتخفيف من مخاطرهم المالية عن طريق قدرتهم على إطلاق مشروعات صغيرة تسهم في توليد الدخل
- يساهم التمويل المتناهي الصغر في تحقيق الاستقرار لسكان المناطق الريفية من خلال مكافحة ظاهرة الهجرة إلى المدن، حيث يعمل على إيجاد أنشطة اقتصادية وثقافية في الريف تنتج سلعًا وخدمات تسهم في توليد الإيرادات
- يلعب التمويل المتناهي الصغر دورًا فعّالًا في التقليل من المشاكل الاجتماعية كالجرائم والسلوكيات الشاذة، مما يؤدي بدوره إلى خفض النفقات الحكومية الموجهة لمعالجة هذه القضايا
- يعزز التمويل المتناهي الصغر من تكافؤ الفرص في توزيع الثروات عن طريق تقديم الدعم المادي للمنتجين الصغار وأصحاب المهارات والمشاريع الناشئة الذين يفتقرون إلى رأس المال الكافي لبدء أو توسيع مشروعاتهم

المطلب الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA

تقوم لوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA بدور محوري في تعزيز الهيكل الصناعي

[1] بلقاسم قندوز، مرجع سابق

للشركات الصغيرة والمتوسطة. إنها تمثل عنصرا فعالاً في توفير فرص العمل وتقليص معدلات البطالة، وتهدف كذلك إلى تحسين العقود الدولية وتنمية حجم الصادرات.[1]

الفرع الأول: تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA

وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 329-20 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 2020، تأسست الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بنظامها الأساسي الجديد، حيث تم تحويل اسمها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. ويأتي هذا المرسوم تعديلاً وإضافةً للمرسوم التنفيذي رقم 296-96 المؤرخ في الثامن من سبتمبر 1996، الذي نص على إنشاء الوكالة الوكالة المختصة بتنمية تشغيل الشباب. تعتبر هذه الوكالة مؤسسة عامة ذات خصائص فريدة، مهمتها الرئيسية دعم وتحفيز ومرافقة الشباب الراغبين في الخوض بمشاريع تأسيسية لمؤسساتهم الخاصة.

كما تعرف أيضا بانها هيئة حكومية ذات طابع خاص، تتمتّع بشخصية اعتبارية واستقلال مالي. تخضع لوصاية الوزير المفوّض المكلّف بشؤون المشاريع الصغيرة بصفة مساعد لرئيس الوزراء. حيث تقدّم هذه الوكالة الدعم لحاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع المشروعات الصغيرة لإنتاج السلع والخدمات

الفرع الثاني: مهام واهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA

1) المهام: تشمل مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية :

- توفير جميع المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية المتعلّقة بأنشطة حاملي المشاريع
- تطوير الشراكة بين مختلف القطاعات لتحديد فرص الاستثمار
- المرافقة والمتابعة عن بعد للمؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع
- تطوير العلاقات مع الشركاء والجهات المعنية (البنوك، مصلحة الضرائب، صندوق الضمان الاجتماعي)
- تشجيع كل الإجراءات والتدابير الرامية إلى تعزيز إنشاء وتوسيع الأنشطة

[1] الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA)، موقع مقاول(Moukawil)

- تكوين حاملي المشاريع ضمن مراكز تطوير المقاولاتية
- تدعيم وتقديم الإستشارة والمرافقة
- تمويل مشاريع الشباب وإبلاغهم عن مختلف الإعانات الممنوحة

2) الأهداف: تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الى[1] :

- تشجيع إنشاء وتوسيع أنشطة إنتاج السلع والخدمات من قبل حاملي المشاريع
- تعزيز جميع أشكال الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تعزيز روح ريادة الاعمال
- تطوير اشكال التعاون مع محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ضمان اسقرار واستدامة المؤسسات

الفرع الثالث: الشروط الواجبة لحامل المشروع

- تكون سن صاحب المشروع من 18 سنة الى 55 سنة
- يكون صاحب المشروع متحصل على شهادة او مؤهل مهنيا او متحصل على شهادة او وثيقة معترف بها تثبت مهاراته
- يجب على صاحب المشروع متابعة التكوين المقدم من طرف مراكز تطوير المقاولاتية
- يجب على صاحب المشروع تقديم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق الحد الأدنى المحدّد
- **الفرع الرابع: أنواع التمويل المتوفرة لدى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية**

1) التمويل الذاتي: يتولى المستثمر تمويل مشروعه بنسبة 100%، مما يعني أنه يغطي جميع التكاليف والنفقات اللازمة بشكل ذاتي. بعد ذلك، يتوجه إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية للاستفادة من المحفزات الضريبية مثل الإعفاء من الرسوم الخاصة بتسجيل عقود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ينخفض اقبال أصحاب المشاريع على هذا النوع من التمويل وذلك يعود بشكل أساسي إلى عجز الشباب أصحاب المشاريع عن تأمين التمويل الخاص لمبادراتهم التجارية.

[1] الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA)، موقع مقاول(Moukawil)

2) التمويل الثنائي: التمويل المشترك يشهد مشاركة كل من المستثمر الناشئ والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حيث يتم تقسيم قيمة الاستثمار بالتساوي بين الطرفين؛ يساهم كل من صاحب المشروع والوكالة بنسبة 50% من إجمالي المبلغ المستثمر.

3) التمويل الثلاثي: هو عبارة عن هيكل تمويلي يتم تشكيله من قبل الشاب المستثمر، البنك والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حيث يساهم صاحب المشروع بمبلغ يتراوح بين 5% و15% من إجمالي قيمة الاستثمار، في حين تسهم الوكالة بنسبة تتراوح بين 15% و25%، ويتولى البنك تغطية نحو 70% من إجمالي التكلفة الاستثمارية.

الفرع الخامس: الامتيازات الجبائية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية[1]

1) فترة انجاز المشروع:

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع
- الاعفاء عن دفع رسوم نقل الملكية على المكتسبات العقارية المحدثة في إطار إنشاء نشاط صناعي
- الاعفاء عن حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2) فترة الاستغلال:

- اعفاء ضريبي كامل لمدة (03 سنوات، 06 سنوات أو 10 سنوات) حسب موقع المشروع، ابتداءً من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين السارية المفعول
- الاعفاء عن الرسم العقاري على البناءات و البناءات الإضافية لمدة (03 سنوات، 06 سنوات أو 10 سنوات) حسب موقع المشروع، ابتداءً من تاريخ إتمامها
- عند انتهاء فترة التنازل المذكورة أعلاه، يمكن تمديدها لسنتين (2) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (3) عمّال على الأقل لمدة غير محددة

[1] الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA)، موقع مقاول(Moukawil)

خاتمة الفصل الثاني:

يعتبر التمويل المتناهي الصغر ركيزة أساسية للنهوض بالفئات الأقل حظا في المجتمع، حيث يوفر الأدوات المالية الضرورية التي لا تقدمها المؤسسات المالية التقليدية، وذلك لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية والتنمية المستدامة. يساعد هذا النوع من التمويل على تنشيط ريادة الأعمال ويخلق فرصاً لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يساعد الافراد على تطوير هذه النوعية من المشاريع وبالتالي يسهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي. وفي عالم تزداد تحدياته يومياً، يظهر التمويل المتناهي الصغر كأحد أهم الحلول المستدامة لبناء مستقبل افضل.

بالنسبة لموضوع التمويل المتناهي الصغر في الجزائر فلا شك أن له اهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني باعتباره على انه موجه للفئات الهشة (الأفراد ذوي الدخل القليل، النساء الماكثات بالبيت، الجامعيين بدون عمل...الخ)، حيث يعتبر التمويل المتناهي الصغر عاملاً رئيسيا في تطوير المناطق المهمشة والأرياف، حيث تساهم هيئات التمويل المتناهي الصغر مثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقولاتية بشكل فعّال في دعم الطبقات المحتاجة للارتقاء بريادة الأعمال بين الشبان الذين يحملون طموحات وأفكار مبتكرة لإحياء مشروعاتهم وتحويلها إلى واقع ملموس.

الفصل الثالث

واقع للتمويل المتناهي الصغر، دراسة تحليلية للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية NESDA

تمهيد:

من الجيد ان نرى سعي الجزائر وتركيزها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق انشاء هيئات تعزيز التمويل المتناهي الصغر، حيث تتبع العديد من الدول في العالم نفس الاستراتيجية في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها نظرا لكون التمويل المتناهي الصغر عنصرا نشطا في تنشيط الاقتصاد. لاستكشاف مدى تأثير وإسهام التمويل المتناهي الصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم التركيز على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بعين تموشنت، من خلال دراسة خدماتها وأثرها في تحسين الحياة الاقتصادية عن طريق اختبار فئة معينة من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدين من التمويل المتناهي الصغر المقدم من الوكالة لاستطلاع أرائهم واستنباط نتائج تثبت العلاقة بين التمويل الأصغر والمتغيرات الاقتصادية.

سنتطرق من خلال هذا الفصل الى النقاط التالية :

- **الاطار المنهجي للدراسة**
- **اختبار فرضيات الدراسة مع مناقشة النتائج الخاصة بالاستيبان**

المبحث الأول: الاطار المنهجي للدراسة

كل بحث علمي يتبع إطارًا منهجيًا يسهل على الباحث ترتيب مراحل الدراسة وتحليل النتائج والتأكد من صحة الفرضيات المُقدمة، مما يُمكّنه من الرد على التساؤلات المطروحة وتقديم التحليلات اللازمة.

سنتطرق لهذا الموضوع بواسطة المطالب الموالية :

- التجهيز للدراسة الميدانية
- تحليل خصائص ومتغيرات عينة الدراسة

المطلب الأول: التجهيز للدراسة الميدانية

لإجراء الدراسة الميدانية بنجاح، يتعين على الباحث أولاً أن يكون على دراية بالمجتمع والعينة الذي سيقوم بدراستهما، لكي يتم انجاز جميع الأساليب الإحصائية المناسبة. حيث سيتم استعراض هذه النقاط في هذا المطلب.

الفرع الأول: مجتمع و عينة الدراسة

يتضمن مجتمع الدراسة مجموعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من الخدمات التي توفرها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) ب عين تموشنت، حيث استهدفنا في دراستنا 80 فرد من اصحاب المؤسسات صغيرة و متوسطة.

الفرع الثاني: أصل المعلومات

تمثل اصل معلومات الدراسة الى مصادر أولية و أخرى ثانوية، فبالنسبة للمصادر الأولية اعتمدنا على الاستبيان الذي يشكل أداة أساسية لجمع المعلومات الخاصة بمتغيرات الدراسة، و تم الاعتماد على المصادر الثانوية المختلفة لجمع المعلومات حول موضوع الدراسة المتمثلة في البيانات المتوفرة في الموقع الرسمي للوكالة و أخرى مقدمة من قبلهم.

الفرع الثالث: الأساليب الإحصائية المستعملة للدراسة

تم استعمال برنامج الإحصاء الاجتماعي Spss V .25 لتحليل البيانات الناتجة من استمارات الاستبيان مع استخراج النتائج المناسبة، حيث تم استعمال الأساليب الإحصائية الملائمة لفرضيات و متغيرات الدراسة، والمتمثلة في :

- لقياس مدى ثبات الاستبيان، نستعمل تحليل معامل ألفا كرونباخ بالإضافة لمعامل الصدق.
- لوصف خصائص عينة الدراسة، نستعمل التكرارات والنسب المئوية.
- لتحديد اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة ومدى موافقتهم على كل محاور و عبارات الاستبيان، نستعمل المتوسط الحسابي. كما يتم تحديد الاهمية النسبية لكل عبارة و محور.
- لقياس درجة تشتت قيم إجابات أفراد العينة عن المتوسط الحسابي، نستعمل الانحراف المعياري.
- لحساب قيمة التشتت و المقارنة بين التغير أو الاختلاف، نستعمل معامل الاختلاف.
- لضمان توزيع متوازن للبيانات ومطابقته للتوزيع الطبيعي، وذلك لتمكيننا من اختبار الفرضيات، نستعمل معاملات الالتواء و التفلطح.
- لقياس العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، نستعمل معامل الارتباط.
- للمقارنة بين المتوسطات واتخاذ قرار بشأن وجود أو عدم وجود فروقات بينها، نستعمل تحليل التباين لمعيار واحد.
- لدراسة العلاقات السببية ما بين المتغيرات المستقلة و التابعة و التنبؤ بقيم المتغير التابع الناتج عن التغير الحاصل في المتغير المستقل، نستعمل أسلوب الانحدار البسيط.

الفرع الرابع: أداة الدراسة، اختبار مدى صدقها و ثباتها

الاستبيان هو أداة بحثية تستخدم لجمع البيانات من الأفراد حول آرائهم وتوجهاتهم أو لقياس سلوكياتهم. يتم ذلك عادة عبر مجموعة من الأسئلة المختلفة و المحددة مسبقا و التي يجيب عليها الأفراد بوضوح وصراحة، وبناء على ذلك نستطيع اختبار الفرضيات لانجاز الغاية من الموضوع.

1) أداة الدراسة : بناء على :

1-1) مضمون الاستمارة: الاستمارة هي ورقة أو نموذج يستخدم لجمع المعلومات أو البيانات، ويتضمن عادة مجموعة من الأسئلة التي يجيب عليها المشاركون بطريقة معينة، سواء كانت مفتوحة أو مغلقة. تضمنت الاستمارة مجموعة من المحاور التي بدورها تتضمن متغيرات الدراسة، وبناءً عليه، شملت استمارة الاستبيان 16 سؤال للإجابة عن خصائص العينة المستهدفة، منها أسئلة تمهيدية هدفها انشاء بيانات متعلقة بالعينة لتعريفها، حيث تضمنت هذه الاسئلة نوع الجنس، السن، المستوى الدراسي، قطاع النشاط، صيغة التمويل ومنطقة النشاط. حيث تم تقسيم الاستمارة الى :

أ) القسم الأول: خصص هذا القسم لجمع البيانات الشخصية و الوظيفية (نوع الجنس، السن، المستوى الدراسي، قطاع النشاط، صيغة التمويل، منطقة النشاط)

ب) القسم الثاني: تضمن محورين هما :

المحور الأول: تضمن 10 عبارات متعلقة بالتمويل المتناهي الصغر (وكالة NESDA) والتي تناولت الخدمات المالية والمرافقة والتكوين,

المحور الثاني: تضمن 6 عبارة متعلقة بأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1-2) مقياس الاستمارة: استعملنا مقياس ليكرت الخماسي لجعل ردود الافراد بيانات كمية لتسهيل الدراسة، حيث يتمثل في :

جدول رقم (3-1) : مقياس ليكرت الخماسي

الدرجة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
النتائج	5	4	3	2	1

المصدر: من اعداد الطالبين

2) اختبار مدى ثبات وصدق الاستبيان: قبل البدأ في استعمال استمارة الاستبيان في دراستنا وجب علينا تحديد ومعرفة مدى ملائمة هذه الاستمارة كأداة للقياس، حيث قامت الأستاذة المشرفة علينا بمراجعتها لكي

تضمن ذلك، و من تم كان علينا ضمان تعميم النتائج بشكل فعال عن طريق اختبار ثبات و صدق الاستبيان كي نطبق الأساليب الإحصائية و نختبر الفرضيات في الأخير.

لضمان ثبات الاستبيان قمنا بحساب معامل ألفا كرونباخ (معامل الثبات)، حيث تتراوح قيمته بين ال 0 و ال 1، لتكون اصغر قيمة مقبولة له تساوي 0,7.

جدول رقم (3-2) : نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ

أجزاء الاستبيان	معامل ألفا كرونباخ
التمويل المتناهي الصغر (وكالة NESDA)	0.928
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	0.93
كافة المحاور	0.963

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Spss V .25

نستنتج من الجدول ان قيمة معامل ألفا كرونباخ للدرجة الكلية كبيرة بالنسبة للقيمة المقبولة لمعامل الثبات (96.3% >60%)، اذا هذا يضمن ثبات الاستبيان و موثوقيته في تحليل باقي النتائج القادمة.

يتم حساب الاتساق الداخلي عن طريق الحصول على الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ (معامل الثبات) لكل محور، وذلك لضمان مدى اتساق كل عبارة من عبارات موضوع الدراسة مع الدرجة الكلية للمحور ككل.

جدول رقم (3-3) : نتائج اختبار معامل صدق الاتساق الداخلي

أجزاء الاستبيان	معامل صدق الاتساق الداخلي
التمويل المتناهي الصغر (وكالة NESDA)	0.963
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	0.964
كافة المحاور	0.981

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Spss V .25

نرى من الجدول ان درجة الاتساق التي بين عبارات كل جزء من الأجزاء مرتفعة، و بالتالي نستنتج صدق

المحاور بنسبة بلغت 96.3% بالنسبة للمحور الأول و 96.4% بالنسبة للمحور الثاني.

المطلب الثاني: تحليل خصائص ومتغيرات عينة الدراسة

الفرع الأول: الأداة الإحصائية و مجتمع الدراسة:

1) أداة جمع البيانات : للإجابة على إشكالية الدراسة ارتأينا استخدام الاستبيان كأداة للقياس بالنزول الى الواقع وجمع المعطيات من خلال أسئلة على الأفراد بطريقة موجهة ما يسمح بالقيام بمعالجات كمية بهدف اكتشاف علاقات رياضية والقيام بمقارنات رقمية وتم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي، حيث :

جدول رقم (3-4) : مستوى الموافقة و المتوسط المرجح

الحد الأدنى	1.00	1.81	2.61	3.41	4.21
الحد الأعلى	1.80	2.60	3.40	4.20	5.00
درجة الموافقة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا

المصدر: من اعداد الطالبين

2) مجتمع الدراسة : تم استخدام أداة الاستبيان بتوزيع استمارات وملئها من طرف مالكي مؤسسات مصغرة تنشط في قطاعات مختلفة على مستوى ولاية عين تموشنت واستفادت من القروض والمساعدات من الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية NESDA، حيث قمنا بتوزيع 80 استمارة وتم تقسيم الاستبيان الى:

- **بيانات عامة :** يتضمن أسئلة عامة تتعلق بمعلومات حول صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من حيث الجنس، السن، المستوى الدراسي، نوع النشاط، صيغة التمويل ومنطقة الإقامة
- **المحور الأول :** الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية NESDA (خدمات مالية، المرافقة والتكوين)
- **المحور الثاني :** المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفرع الثاني: توزيع افراد العينة حسب خصائص المؤسسة الصغيرة و المتوسطة:

1-2) توزيع افراد العينة: يتم ذلك حسب الجدول الموالي :

جدول رقم (3-5) : توزيع افراد العينة

البيانات العامة		التكرار	النسبة %
نوع الجنس	ذكر	61	75.5
	انثى	19	24.5
السن	اقل من 30 سنة	22	27.5
	من 30 الى 45 سنة	43	53
	فوق 45 سنة	15	19.5
المستوى الدراسي	ثانوي او اقل	16	20
	جامعي	42	52
	مستوى اخر	22	28
قطاع نشاط المؤسسة	خدمات	22	27.2
	تجارة	26	32
	فلاحة	13	16
	حرف	19	24.8
صيغة التمويل	ثنائي	76	93.8
	ثلاثي	4	6.2
منطقة النشاط	ريفية	14	17.3
	حضرية	66	82.7

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Spss V .25

بالنسبة لنوع الجنس نلاحظ أن نسبة الذكور تفوق نسبة الاناث (75.5% > 24.5%) و بفارق كبير جدا، مما يعني ان فئة الذكور تسيطر على مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالنسبة للسن نلاحظ ان عينة أفراد الدراسة البالغين من 30 الى 45 سنة هي الفئة الكبيرة بحيث تفوق كلتا الفئتين الاخريين (53% > 27.5% > 19.5%) و هذا يدل على ان هذه الفئة هي المستفادة كثيرا من التمويل الموفر لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالنسبة للمستوى الدراسي نلاحظ أن النسبة الكبيرة هي من نصيب الجامعيين (52%) ثم تليها نسبة عينة أفراد الدراسة من المستوى الدراسي الاخر ب 28% ثم مستوى الثانوي او اقل بنسبة 20%، مما تدل هذه النتائج على ان فئة الجامعيين هي الفئة التي تتميز بالافضلية بسبب توفر الجامعيين على عدة مزايا تفضلهم على الاخرين.

بالنسبة لقطاع نشاط المؤسسة نلاحظ ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النوعية التجارية هي التي تتصدر القائمة بنسبة قدرها 32% ثم تأتي ثانيا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتمثلة في الخدمات بنسبة قدرها 27.2% ثم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتعلقة بالحرف في المرتبة الثالثة بنسبة 24.8% ثم أخيرا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفلاحة بنسبة 16%.

بالنسبة لصيغة التمويل تضمن لنا نتائج الجدول ان افضل صيغ التمويل هو التمويل الثنائي و ذلك بسبب ارتفاع نسبته التي بلغت 93.8% مقارنة بالتمويل الثلاثي التي كانت منخفضة جدا بنسبة 6.2%.

بالنسبة لمنطقة النشاط نلاحظ أن نسبة المنطقة الحضرية اي المدينة تفوق نسبة المنطقة الريفية (82.7% > 17.3%)، يعود هذا الى سبب النزوح الريفي حيث اصبح يفضل المواطن الجزائري المدينة للعيش والعمل أيضا بسبب انتشار الصناعات الحرفية و الفلاحة و فقط في اغلب المناطق الريفية والتي لا يفضلها المواطن الجزائري كثيرا.

2-2) معامل الارتباط بيرسون بين العوامل و الفعالية:

جدول رقم (3-6) : معامل الارتباط بيرسون

المقررات	معامل الارتباط بيرسون مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	مستوى الدلالة Sig
الخدمات المالية	0.992	0.000
المرافقة و التكوين	0.843	0.000

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Spss V .25

نلاحظ معامل الارتباط بيرسون بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الخدمات المالية يساوي 0.992 منه توجد علاقة قوية بين المتغيرين، كما نلاحظ أيضا ان معامل الارتباط بيرسون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمرافقة والتكوين يساوي 0.843 ومنه توجد علاقة قوية بين المتغيرين.

الفرع الثالث: تحليل متغيرات عينة الدراسة

سنتطرق في هذا الفرع الى المعالجة الإحصائية لفقرات الاستبيان :

جدول رقم (3-7) : تحليل فقرات المحور الأول (العوامل المؤثرة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)

رقم	العوامل المؤثرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التبني
	الخدمات المالية			
1	يتم الحصول على القرض من الوكالة في فترة زمنية قصيرة	4.1375	0.89646	مرتفعة
2	استفدت من القرض بدون سعر فائدة أو بفائدة منخفضة	3.7000	1.08383	مرتفعة
3	تغطي المؤسسة تكاليفها برأسمالها المشروع والذي كانت نسبته الكبيرة من التمويل	4.0125	0.94793	مرتفعة
4	استفادت المؤسسة من ميزات جبائية خاصة	3.6000	0.92230	مرتفعة
5	تم رد القرض بشكل مبسط بفضل برنامج دفع الأقساط	3.8125	1.04450	مرتفعة
	المرافقة و التكوين			
6	يتم الاستفادة من الدورات والورشات التحسيسية	3.8500	0.69537	مرتفعة
7	استقبال الوكالة لائق ومحترف	3.6875	1.00119	مرتفعة
8	أشرفت الوكالة على المساعدة في انطلاقة المشروع	3.7500	0.93457	مرتفعة
9	تقدم الوكالة يد العون في تسويق المنتوج وبيعه الكترونيا	3.7250	0.92743	مرتفعة
10	تطور المشروع بفضل الدعم والاستمرارية في المرافقة	3.9250	0.72522	مرتفعة
	المتوسط المرجح	**3.82**	**0.91788**	**مرتفعة**

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Spss V .25

نلاحظ من الجدول انه يوجد تشتت منخفض للقيم عن متوسطها الحسابي كما ان درجة التبني او التحقق

لكل عبارات الخدمات المالية و المرافقة و التكوين هي مرتفعة، وهذه نتيجة اجابية لان هذا يدل على رضا افراد عينة الدراسة على كل أنواع الخدمات التي تقدمها الوكالة لهم و التي تمثلت في الخدمات المالية كالقروض الوفيرة و أسعار الفائدة المنخفضة و الميزات الجبائية الخاصة عليها مع سهولة رد القرض بفضل برنامج دفع الأقساط. والأخرى في المرافقة والتكوين حيث استقبلت الوكالة أصحاب المشاريع و رحبت بافكارهم كما خصصت الوكالة دورات و ورشات تحسيسية والمساعدات الكثيرة والمتنوعة التي تمثلت في الدعم والاستمرارية في المرافقة وتسويق منتج المؤسسة و بيعه الكترونيا ومرافقة صاحب المشروع في انطلاقته. في الأخير هذا ما جعل افراد عينة الدراسة راضين عن الوكالة وتفاعلهم الاجابي مع اسئلتنا.

جدول رقم (3-8) : تحليل فقرات المحور الثاني (فعالية المؤسسات ص و م اجتماعيا واقتصاديا)

فعالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اجتماعيا واقتصديا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التبني
احلل البيانات و المعلومات بشكل مفصل	3.8125	1.04450	مرتفعة
تتوفر مؤسستي على العتاد اللازم	3.8500	0.69537	مرتفعة
أقوم بإنجاز مشروعي بمواصفات تفوق التوقعات	3.6875	1.00119	مرتفعة
أقوم باكتشاف اليد العاملة الماهرة للاستفادة منها	3.7500	0.93457	مرتفعة
استطيع خلق ظروف عمل مواتية لفريق العمل	3.7250	0.92743	مرتفعة
اعمل على توجيه المشروع نحو الربحية و تخفيض التكاليف	3.9250	0.72522	مرتفعة
المتوسط المرجح	**3.7916**	**0.88804**	**مرتفعة**

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Spss V .25

من الجدول نلاحظ انه يوجد تشتت منخفض للقيم عن متوسطها الحسابي كما ان جميع عبارات افراد عينة الدراسة تمثلت في دراجات تبني مرتفعة، حيث يعود هذا للمميزات او الصفات التي يجب ان يمتلكها صاحب المشروع او القائد بصفة عامة، لكي يستطيع توجيه مشروعه وعماله نحو الربحية وخلق بيئة عمل مواتية لفريق عمله ومساعدة وطنه من خلال مؤسسته.

المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة مع مناقشة النتائج الخاصة بالاستبيان

سيتم تقديم نموذج و فرضيات الدراسة للتحقق من صحة الفرضيات التي وضعت من أجل الدراسة، وتحليل البيانات التي تم جمعها و مناقشتها.

المطلب الأول: فرضيات الدراسة

يتضمن هذ المطلب فرضيات رئيسية و أخرى فرعية :

1-2) الفرضية الرئيسية : هي الافتراض الأساسي الذي يبنى عليه التفكير والبحث في دراسة معينة، حيث تكمن غايتها في فهم إذا كان التمويل المتناهي الصغر الخاص بوكالة (NESDA) له تأثير على المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة. تتمثل في :

أ) الفرضية العدمية : لا يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمويل متناهي الصغر المقدم من طرف وكالة (NESDA) على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب) الفرضية البديلة : يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بين ($\alpha \leq 0.05$) التمويل متناهي الصغر المقدم من طرف وكالة (NESDA) على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-2) الفرضية الفرعية : هي فرضية تستخدم لتفسير جزء محدد من الظاهرة المراد دراستها في البحث العلمي. تعتبر فرضية تكميلية للفرضية الرئيسية وتساعد في تفصيل وتوضيح العلاقة بين المتغيرات المختلفة.

الفرضية الفرعية الأولى :

أ) الفرضية العدمية : لا يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل المتناهي الصغر المقدم من طرف وكالة (NESDA) والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

ب) الفرضية البديلة : يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل المتناهي الصغر المقدم من طرف وكالة (NESDA) والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الثانية :

أ) الفرضية العدمية : لا يوجد تباين بين تأثير كل من الخدمات المالية والمرافقة والتكوين المقدم من الوكالة للمؤسسات الصغيرة والموسطة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

ب) الفرضية البديلة : يوجد تباين بين تأثير كل من الخدمات المالية والمرافقة والتكوين المقدم من الوكالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

سيتم جمع الفرضيتين الفرعيتين في جدول واحد مع الفرضية الرئيسية.

3) اعتدالية توزيع البيانات: تعكس معاملات الالتواء والتفلطح توزيع البيانات بشكل طبيعي، حيث تكون قيم البيانات موزعة بشكل طبيعي وفق معامل الالتواء إذا كانت قيمها محصورة بين (1−) و 1. إذا كانت القيمة المتناولة لمعامل التفلطح (kurtosis) تتراوح بين (3−) و 3، فهذا يعتبر مقبولا.

جدول رقم (3−9) : التوزيع الطبيعي الخاص بمتغيرات الدراسة

الرقم	متغيرات الدراسة	معامل الالتواء	معامل التفلطح
1	التمويل المتناهي الصغر لوكالة NESDA	−0.69	0.6
	الخدمات المالية لوكالة NESDA	− 0.77	1.09
	المرافقة و التكوين لوكالة NESDA	− 0.73	1.34
2	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	−1.11	2.13

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Spss V .25

من خلال النظر في البيانات المقدمة في الجدول، نجد أن قيم معامل التوزيع الطبيعي للمتغيرات المرتبطة باستبيان الدراسة تقع ضمن الحدود المتعارف عليها كمقبولة، ومنه يعتبر التوزيع معتدل، الأمر الذي يتيح إمكانية إجراء الاختبارات على الفروض المقترحة ومن ثم تحليل النتائج ونقاشها بشكل موثوق.

المطلب الثاني: نتائج اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

الان سنقوم بتحليل تباين خط الانحدار لهذه الفرضية عن طريق الجدول الموالي :

جدول رقم (3-10) : تحليل تباين خط الانحدار الخاص بالفرضيات

المتغير المستقل	المعامل		قيمة t	مستوى الدلالة sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F	مستوى الدلالة sig
	قيمة المعامل	الانحراف المعياري						
الثابت	-0.17	0.051	-3.46	0.001	0.99	0.98	3317.46	0.00
الخدمات المالية	0.94	0.022	43.25	0.00				
المرافقة والتكوين	0.10	0.021	4.89	0.00				

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Spss V .25

من خلال نتائج الجدول الخاص بالانحدار الذاتي يمكن الاجابة على فرضيات الدراسة:

- **بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى:** نلاحظ أن معامل الخدمات المالية كبير جدا وهو ما يؤكد الدور الذي تلعبه هذه الوكالة في تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما نجد أن قيمة معامل التحديد بلغت 0.98 وهو ما يؤكد على ان المتغيرات المستقلة من الخدمات المالية والمرافقة والتكوين تمكنت من تفسير ما قيمته 98% من التغيرات التي تحدث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما نجد ان النموذج معنوي و هذا ما توضحه قيمة إحصائية لاختبار فيشر ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة.

- **بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية:** نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تباين بين المتغيرين المستقلين حيث نلاحظ ان من الخدمات المالية لها تأثير إيجابي وكبير بقيمة 0.94 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اما المرافقة والتكوين فرغم التأثير الإيجابي والمعنوي لها إلا أنه جد ضئيل بقيمة 0.10 على

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالنسبة للفرضية الرئيسية: نرفض الفرضية العدمية و نقبل يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمويل متناهي الصغر المقدم من طرف وكالة NESDA على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تؤكد احتمال احصائية فيشر أن النموذج مقبول ومعنوي.

من خلال النتائج المتحصل عليها نتوصل الى ان معادلة العلاقة بين التمويل المتناهي الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون على الشكل التالي :

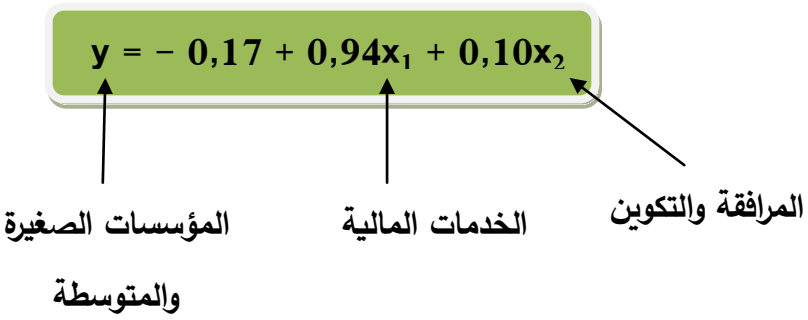

خاتمة الفصل الثالث:

تم تعيين هذا الفصل من البحث لمناقشة التجارب العملية التي تم القيام بها، بغرض وضع الجوانب النظرية التي تم الوصول إليها قيد التنفيذ الفعلي والتحقق من مدى صلاحيتها في الواقع الاجتماعي، إضافة إلى التحقق من صحة الفرضيات المقترحة في الدراسة. ولهذا الغرض، تم تصميم استطلاع رأي (استبيان) وتوزيعه بين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين تلقوا دعما ماليا (التمويل المتناهي الصغر) من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA)، وذلك لجمع المعلومات اللازمة وتبويبها ومعالجتها إحصائيًا. بعد ذلك، تم تناول وتحليل البيانات المجمعة من الدراسة باستخدام الإصدار الـ25 من برنامج Spss، حيث جرى بعد ذلك استخلاص النتائج وتأكيد صدق وثبات الفرضيات التي تم البحث فيها ومناقشة تداعيات النتائج المستخلصة من الدراسة.

لقد برزت الصلة المتبادلة والتاثير بين محوري الدراسة، التمويل المتناهي الصغر والتأثير الذي تحدثه تدفقاته على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تلعب الخدمات المالية المرتبطة بهذه النوعية من التمويل الموفرة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقولاتية دوراً هاماً في دعم هذه المؤسسات، كما كانت لها النسبة الأكبر في دراستنا و ذلك راجع لأهميتها الفائقة في تلبية احتياجات الأفراد الراغبين في ابتكار أو توسيع أعمالهم. من جانب آخر، المرافقة والتكوين المقدمان ضمن برامج التمويل المتناهي الصغر يسهمان أيضاً في نمو وتطور تلك المؤسسات من خلال دعم و تدريب و مساعدة أصحاب هذه المؤسسات الا انه افراد الدراسة يفضلون الخدمات المالية أكثر لاحتياجهم اليها.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

في ظل ما تم تقديمه من معلومات عبر الأجزاء المتعددة لهذا البحث يمكن اعتبار التمويل الأصغر القوة الدافعة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وهو أداة للتغيير الاجتماعي تساهم في تقليل معدلات الفقر وتعزيز الشمول المالي. كما هو أيضا أداة رئيسية لتعزيز التشغيل والتنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الأفراد على التمسك بطموحهم في إنشاء مشاريعهم الخاصة، لأن هذه الأخيرة تعتبر من أبرز محركات النمو الاقتصادي، وتعتبر الدعامة الأساسية لأي اقتصاد يسعى نحو الاستدامة والتطور.

يناقش الفصل الأول التحديات في تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب الاختلاف بين الدول وتتطرق لصعوبات تواجهها في الجزائر مثل التمويل والتنافسية. تتضمن أهمية هذه المؤسسات مثل المرونة والابتكار، وتشرح البيئة التشغيلية لها في الجزائر. كما تفصل النظرة في الفصل الثاني حول التمويل متناهي الصغر وأهميته لتطوير القطاع الخاص والنمو الاقتصادي بهذا السياق. اما الفصل الأخير تضمن دراسة علاقة ومدى توافق التمويل المتناهي الصغر وخدماته مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق استجواب فئة دراسة معينة.

في الأخير وبعد الدراسة التي قمنا بها يمكن القول انه يمكن اكتشاف او ابتكار طرق جديدة لمساعدة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها سواء ماديا او معنويا ويبقى هذا الاستنتاج كإشكال للمستقبل

نتائج اختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى وحسب الإجابات على الاستبيان يتضح أنه للتمويل المتناهي الصغر الذي تقدمه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقولاتية NESDA تأثير إيجابي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتضح ذلك في القيمة الموجبة لمعامل الانحدار لكل من المرافقة والتكوين و الخدمات المالية،حيث هذه الأخيرة هي التي اخذت أكبر نسبة في تفسير تحليل الانحدار، كما أن درجة التبني لجميع العبارات الخاصة بمحاور الاستبيان كانت مرتفعة حسب مقياس مستوى المرافقة، كما وضح معامل الارتباط قوة العلاقة بين المتغيرات.

فيما يخص الفرضية الثانية والمتعلقة بوجود تباين في تأثير كل من الخدمات المالية والمرافقة والتكوين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فنجد للخدمات المالية الناتج الأكبر بنسبة 94% بالمقارنة مع المرافقة

والتكوين التي انحصرت قيمتها في 10% وهذا ما يوضح الدور الكبير الذي تلعبه الخدمات المالية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التوصيات:

من خلال النتائج المستخلصة من الدراسة يمكننا اقتراح التوصيات الاتية :

- تشجيع إنشاء شراكات بين الحكومة والقطاع الخاص لتقديم المزيد من الخدمات المالية المتنوعة والمنتجات المصرفية المبتكرة المتناسبة مع حاجات هذه المؤسسات
- توفير الدعم اللازم للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لتوسيع برامجها وخدماتها بهدف مساندة المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر التمويل والمرافقة المستمرة
- من الضروري توسيع وتحسين برامج التمويل المتناهي الصغر لتتناسب مع حاجات الفئات الفقيرة، وإتاحة الخدمات المالية لهم بشكل أفضل، مع تنمية الوعي المالي والمهارات التجارية، مما ينعكس إيجابيًا على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية

قائمة المراجع والمصادر

المراجع والمصادر:

1) الكتب والمجلدات والتقارير:

الشيخي حمزة، ابراهيم الجدراوي، الادارة المالية الحديثة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1998، ص 20

الغالبي طاهر محسن منصور، ادارة واستراتيجية منظمة الاعمال الصغيرة والمتوسطة، دار وائل، ط1، عمان، 2009، ص 67

الغرباوي شهدان عادل عبد اللطيف، تمويل المشروعات الصغيرة كعنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وآليات مكافحة البطالة ودورهما في التشغيل في الدول العربية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2020، ص 113-114

المكاوي محمود، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الاسالمية، دار الفكر والقانون، المنصورة، الطبعة الاولى، 2018

الماحي ضرار، دورة تدريبية عن خدمات التمويل الأصغر، معهد علوم الزكاة، السودان،2013، ص15

النجار محمد، تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، نيو بوك، بدون بلد النشر، 2016، ص 35

بشارات هيا جميل، التمويل المصرفي الاسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص 27

بن أعمارة نوال، التمويل المصرفي الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 05، جامعة الوادي، الوادي، الجزائر، 2012، ص 43

بن ساسي لياس، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل لمنشر، الجزائر، 2006، ص 398

بوسيمين أحمد، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم

الاقتصادية والقانونية، المجلد، 26، العدد الاول، 2010، ص 206

خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 5714، ص 13

ساسان نبيلة، "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية "، مجلة دراسات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الاغواط، الجزائر، العدد 24، 2015، ص 04

سلطاني محمد رشدي، الادارة الاستراتجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة ، جليس الزمان، عمان، الطبعة الاولى، 2013، ص 88

عبد الغفور عبد السلام وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2001، ص 12-13

عمي عمر أيمن، إدارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006-2008، ص 132-133

عناني ساسية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية –دراسة حالة ولاية قالمة، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 16، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2014، ص 92-93

كافي مصطفى يوسف، ريادة الاعمال و إدارة المشروعات الصغيرة، د أسامة، الأردن، 2016، ص36

لحواج منير، آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية ، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي رقم 20أ، جامعة الاغواط، الجزائر، 2013، ص 69

نادية، مهدي و آخرون، الإسهامات الإقتصادية للمشروعات الصناعية الصغيرة – تجارب دولية مختارة – مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية، جامعة بغداد، المجلد 25، العدد 113، 2019، ص 411

هالة محمد لبيب عنبه، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دار المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2002، ص 216.

البنك الدولي، دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة الخاصة بالجهات الممولة للتمويل متناهي الصغر المجموعة الاستثمارية لمساعدة الفقراء، الطبعة الثانية، 2006، ص 02

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، النهوض بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 2019، ص 87.

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، 238-239

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015، 11-14

2) الملتقيات:

بن خيرة سامي، باديس بوخموة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الوادي، الجزائر، 5-6 ماي 2013، ص 04

بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: متطلبات التكيف وآليات التأهيل، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18، افريل 2006، ص 774

نعرورة بوبكر، مفيدة يحياوي، عبد الرزاق حواس، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 5-6 ماي 2011، ص 09

عبد الرحمان عبد الرحمان حسن، " تقييم وتقوية التجارب المماثلة، ورشة التمويل الاصغر"، ملتقى حول دعم الاسر المنتجة لتخفيض حدة الفقر، الخرطوم، السودان، جوان ،2010 ص 04

عبد اللاوي مفيد، ناجية صاحلي، استراتيجية التمويل متناهي الصغر الاسالمي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة صندوق الزكاة بالجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الاسالمية جامعة صفاقس- تونس 27-69 جوان 2013م، ص 03-04

قويدر عياش، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية والتحديات الاقتصادية العالمية الجديدة، الملتقى الوطني الاول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، الجزائر، 8-9 افريل 2002، ص 184

مغني ناصر، القرض المصغر كإستراتجية لخلق مناصب الشغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتجية الحوكمة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر،2011، ص 14

نشرة المعلومات الإحصائية:

نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص،م، وزارة الصناعة و المناجم، الفترة 2006 الى 2014

نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص،م، الفترة 2006 الى 2019، الاعداد (10-36)

نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص،م، الفترة 2006 الى 2014، الاعداد (10-36)

القوانين:

القانون التوجيهي الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 17 /02

القانون رقم 17/41 الصادر في 11 جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، ص 06

المرسوم الرئاسي رقم 11-133، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة

المرسوم الرئاسي رقم 11-133، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة

أطروحة دكتوراه:

فاروق بن سالم، دور إستراتيجية التوجه نحو السوق في تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3،

2018، ص 208

بلقاسم قندوز، الدور التنموي للقروض المصغرة الممنوحة للحرفيين، معاملات مالية معاصرة، أطروحة دكتوراه قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي

المواقع:

التمويل الأصغر، موقع بوابة FinDev، برنامج تاج لسيجاب بوابة الشمول المالي للتنمية - منصة المعرفة عن الشمول المالي والتمويل الأصغر(findevgateway.org)

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA)، موقع مقاول(Moukawil) الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – (NESDA) مقاول(moukawil.dz)

مراجع أخرى:

وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية، ورقة بحثية حول نظرة في الجانب الاجتماعي ورشة التمويل الاصغر، الخرطوم، السودان، 2008، ص 12

و زارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل بالتعاون مع بنك السودان المركزي، ورشة التمويل الاصغر، وسيلة لمكافحة الفقر، 30/12/2008، ص 64

lazaar, boutella (dynamiques et importances des pme en algéries) Revue de l'économie financière et des affaires JFBE, Issue : 2, N° : 4, 2018 :p :6

قائمة الملاحق:

الجزء الأول من الملاحق:

دور التمويل المتناهي الصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

استمارة لجمع البيانات المتعلقة بآراء أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغرب الجزائري

نوع الجنس

ذكر

انثى

السن

أقل من 30 سنة

من 30 الى 45 سنة

فوق 45 سنة

المستوى الدراسي

ثانوي أو أقل

جامعي

مستوى آخر

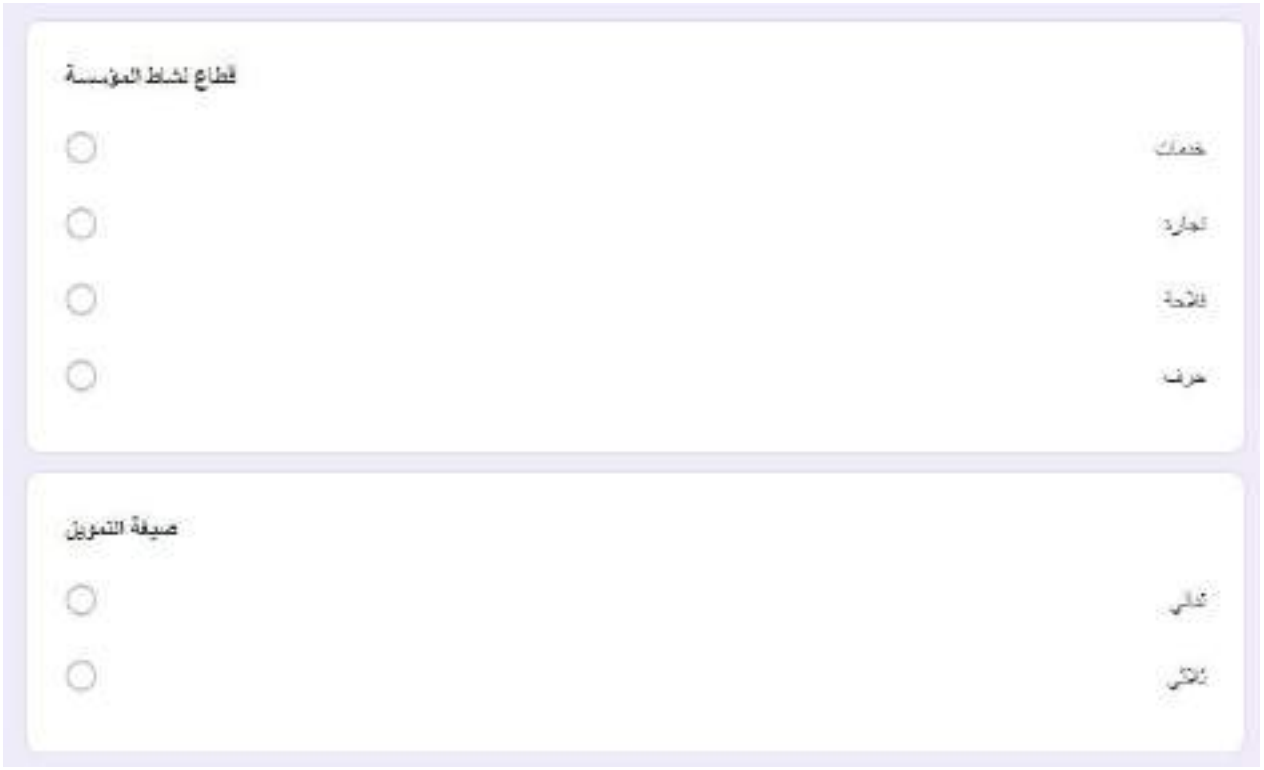

عبارات المحور الأول:

رقم	العوامل المؤثرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التبني
	الخدمات المالية			
1	يتم الحصول على القرض من الوكالة في فترة زمنية قصيرة			
2	استفدت من القرض بدون سعر فائدة أو بفائدة منخفضة			
3	تغطي المؤسسة تكاليفها برأسمالها المشروع والذي كانت نسبته الكبيرة من التمويل			

4	استفادت المؤسسة من ميزات جبائية خاصة			
5	تم رد القرض بشكل مبسط بفضل برنامج دفع الأقساط			
	المرافقة و التكوين			
6	يتم الاستفادة من الدورات والورشات التحسيسية			
7	استقبال الوكالة لائق ومحترف			
8	أشرفت الوكالة على المساعدة في انطلاقة المشروع			
9	تقدم الوكالة يد العون في تسويق المنتوج وبيعه الكترونيا			
10	تطور المشروع بفضل الدعم والاستمرارية في المرافقة			

عبارات المحور الثاني:

فعالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اجتماعيا واقتصديا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التبني
احلل البيانات و المعلومات بشكل مفصل			
تتوفر مؤسستي على العتاد اللازم			
أقوم بإنجاز مشروعي بمواصفات تفوق التوقعات			
أقوم باكتشاف اليد العاملة الماهرة للاستفادة منها			
استطيع خلق ظروف عمل مواتية لفريق العمل			
اعمل على توجيه المشروع نحو الربحية و تخفيض التكاليف			

الجزء الثاني من الملاحق:

نتائج معامل ألفا كرونباخ:

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	80	98,8
	Exclue[a]	1	1,2
	Total	81	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,928	10

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	80	98,8
	Exclue[a]	1	1,2
	Total	81	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,930	6

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	80	98,8
	Exclue[a]	1	1,2
	Total	81	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,928	10

خصائص عينة الدراسة:

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	61	75,3	76,3	76,3
	انثى	19	23,5	23,8	100,0
	Total	80	98,8	100,0	
Manquant	Système	1	1,2		
Total		81	100,0		

السن

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 30	22	27,2	27,5	27,5
	من 30 الى 45	43	53,1	53,8	81,3
	فوق 45	15	18,5	18,8	100,0
	Total	80	98,8	100,0	
Manquant	Système	1	1,2		
Total		81	100,0		

المستوى_التعليمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي أو اقل	16	19,8	20,0	20,0
	جامعي	42	51,9	52,5	72,5
	مستوى اخر	22	27,2	27,5	100,0
	Total	80	98,8	100,0	
Manquant	Système	1	1,2		
Total		81	100,0		

قطاع_نشاط_المؤسسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	خدمات	22	27,2	27,5	27,5
	تجارة	26	32,1	32,5	60,0
	فلاحة	13	16,0	16,3	76,3
	حرف تقليدية	19	23,5	23,8	100,0
	Total	80	98,8	100,0	
Manquant	Système	1	1,2		
Total		81	100,0		

صيغة_التمويل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عقلي	76	93,8	95,0	95,0
	تقني	4	4,9	5,0	100,0
	Total	80	98,8	100,0	
Manquant	Système	1	1,2		
Total		81	100,0		

منطقة_النشاط

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ريفية	14	17,3	17,5	17,5
	حضرية	66	81,5	82,5	100,0
	Total	80	98,8	100,0	
Manquant	Système	1	1,2		
Total		81	100,0		

عبارات الخدمات المالية والمرافقة والتكوين:

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
يتم الحصول على القرض من الوكالة في فترة زمنية قصيرة	80	1,00	5,00	4,1375	,89646
استفدت من القرض دون دفع فائدة أو بفائدة منخفضة	80	1,00	5,00	3,7000	1,08383
راعى المشروع احتياجاتك من أكثر من مصدر من التمويل	80	1,00	5,00	4,0125	,94793
استفادت المؤسسة من مميزات إضافية مناسبة	80	1,00	5,00	3,6000	,92230
تم دراسة القرض بشكل مبسط بفضل برنامج دعم الأنشطة	80	1,00	5,00	3,8125	1,04450
يتم الاستفادة من القروض والورشات التكوينية	80	2,00	5,00	3,8500	,69537
استقبال الوكالة لائق ومحترف	80	1,00	5,00	3,6875	1,00119
أشرف الوكالة على المساعدة في إعداد المشروع	80	1,00	5,00	3,7500	,93457
يقدم الوكالة عدة قنوات في تسويق المنتوج وبصفة أكثر وضوحا	80	1,00	5,00	3,7250	,92743
تطور المشروع بفضل الدعم والاستمرارية في المرافقة	80	2,00	5,00	3,9250	,72522
N valide (liste)	80				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
أتلقى الإعانات والمعلومات بشكل مفصل	80	1,00	5,00	3,8125	1,04450
توفر مؤسستي على العتاد اللازم	80	2,00	5,00	3,8500	,69537
تقوم باستثمار مشروعي بمواصفات تفوق التوقعات	80	1,00	5,00	3,6875	1,00119
أقوم باكتشاف الفرص الجديدة الناجمة عن استعداد منها	80	1,00	5,00	3,7500	,93457
أستطيع خلق ظروف عمل مواتية لتوفير الشغل	80	1,00	5,00	3,7250	,92743
أعمل على توسيع المشروع نحو الزبونة وتحسين الخدمات	80	2,00	5,00	3,9250	,72522
N valide (liste)	80				

باقي النتائج:

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	-,176	,051		-3,463	,001
	Xمراقبة	,104	,021	,103	4,890	,000
	Xخدمات_مالية	,942	,022	,909	43,250	,000

a. Variable dépendante : Y

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	46,708	2	23,354	3317,462	,000[b]
	de Student	,542	77	,007		
	Total	47,250	79			

a. Variable dépendante : Y

b. Prédicteurs : (Constante), Xخدمات_مالية, Xمراقبة

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,994[a]	,989	,988	,0839

a. Prédicteurs : (Constante), Xخدمات_مالية, Xمراقبة

Corrélations

		Y	Xخدمات_مالية
Y	Corrélation de Pearson	1	,992**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	80	80
Xخدمات_مالية	Corrélation de Pearson	,992**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	80	80

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).